مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٨٦٥

الأربعاء، ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد سكوغ	(السويد)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إثيوبيا	السيد آليمو
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	إيطاليا	السيد كاردي
	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	السيد لورينتي سوليث
	السنغال	السيد سيك
	الصين	السيد وو هايتاو
	فرنسا	السيد دلاتر
	كازاخستان	السيد صديقوف
	مصر	السيد ابو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

عدم الانتشار

رسالة مؤرخة ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ موجهة من الميسّر التابع لمجلس الأمن المعني بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2016/1113)

التقرير الثاني للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2016/1136).

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

عدم الانتشار

رسالة مؤرخة ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ موجهة من الميسّر التابع لمجلس الأمن المعني بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2016/1113)

التقرير الثاني للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2016/1136).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية :) وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ألمانيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو كلا من السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، وسعادة السيد جواو فالي دي أليدا، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطات إعلامية من السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية؛ والسيد جواو فالي دي أليدا، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة. وسعادة السيد سيباستيانو كاردي، الممثل الدائم لإيطاليا، بصفته ميسر تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

أعطي الكلمة الآن للسيد فيلتمان.

السيد فيلتمان (تكلم بالإنكليزية): في ١٦ كانون الثاني/يناير، احتفلت الأمم المتحدة بالذكرى السنوية الأولى ليوم تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة، التي أيدها القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وبعد مرور عام، فإنه مما يثلج صدر الأمين العام استمرار إعادة تأكيد جميع المشاركين في خطة العمل، بما في ذلك خلال اجتماع اللجنة المشتركة في فيينا في ١٠ كانون الثاني/يناير، على التزامهم القاطع بالتنفيذ الكامل والفعال للاتفاق.

إن خطة العمل المشتركة، التي اعتمدتها مجموعة الدول الأوروبية الثلاث/الاتحاد الأوروبي والدول الثلاث وإيران في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٥، مثال جيد يظهر مدى قدرة الدبلوماسية المتعددة الأطراف والإرادة السياسية والمثابرة على حل المسائل الأكثر تعقيداً. ومن الضروري أن تواصل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي عموما، بوصفهما مشاركين، دعم التنفيذ الكامل لهذا الاتفاق التاريخي المتعدد الأطراف خلال فترته الكاملة. فتنفيذه الشامل والمستمر يكفل أن يظل برنامج إيران النووي سلميا حصرا. وسيساعد على تحقيق تطلعات الشعب الإيراني التي طال انتظارها لإعادة ربط بلده بالاقتصاد العالمي وعلى اختتام مجلس الأمن لنظره في المسألة النووية الإيرانية بصورة مرضية.

تنعقد جلسة مجلس الأمن اليوم على خلفية التنفيذ والتعاون والتقدم على نحو مطرد. ومنذ يوم تنفيذ الاتفاق، أصدرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية خمسة تقارير توثق استمرار تنفيذ إيران لالتزاماتها ذات الصلة بالمجال النووي. وقالت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، السيدة فيديريكا موغيريني، في بيانها بمناسبة الذكرى السنوية الأولى ليوم التنفيذ، إن رفع الجزاءات المتصلة بالأسلحة النووية، على النحو الموعود به في الاتفاق، أسفر عن ”طفرة في التجارة الثنائية والاستثمارات في إيران، مما أسهم في تحسين مستويات المعيشة لصالح الجميع“. ويؤكد الأمين العام

على أهمية أن يجني جميع المشاركين في خطة العمل الشاملة بالتساوي الفوائد الكاملة للاتفاق، ويهيب بجميع المشاركين مواصلة العمل معا بحسن نية والمعاملة بالمثل.

وأنا ممتن على هذه الفرصة لإطلاع مجلس الأمن على التقرير الثاني للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2016/1136). لقد قُدم التقرير إلى المجلس في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، عملا بالمرفق باء من القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) والفقرة ٧ من مذكرة رئيس المجلس، الصادرة في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ (S/2016/44).

وعملا بتوجيهات مجلس الأمن، يركز تقرير الأمين العام على تنفيذ الأحكام الواردة في المرفق باء من القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وهو لا يغطي تنفيذ المرفق ألف من القرار، والمتعلق بتنفيذ إيران لالتزاماتها المتصلة بالمجال النووي والالتزامات التي قطعها المشاركون الآخرون برفع الجزاءات، كما أنه لا يتطرق إلى المسائل التي تقع ضمن اختصاص اللجنة المشتركة.

أنتقل الآن إلى الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية الواردة في التقرير الثاني للأمين العام المتعلقة بالمرفق باء من القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

أولاً، لم يتلق الأمين العام أي تقرير، وليس لديه أية معلومات من مصادر مفتوحة عن توريد أو بيع أو نقل أصناف متصلة بالمجال النووي إلى إيران خلافا لأحكام القرار. وعلاوة على ذلك، وفي ملاحظة مشجعة أيضا، فإن الدول الأعضاء قد زادت من استخدامها لعملية آلية الشراء، التي يوافق المجلس من خلالها على نقل أصناف متصلة بالمجال النووي على أساس توصية مقدمة من اللجنة المشتركة. وجرى تقديم خمسة مقترحات متصلة بالمجال النووي منذ تموز/يوليه ٢٠١٦. وتمت الموافقة على ثلاثة مقترحات منها؛ ويجري النظر حاليا في المقترحين الآخرين. ويجري البت في تلك المقترحات وفقا للجداول الزمنية المحددة بموجب القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، مع إيلاء الاعتبار الواجب لأمن المعلومات وسريتها. والروابط التشغيلية بين مجلس الأمن والفريق العامل المعني بالمشتريات التابع للجنة المشتركة تعمل بشكل جيد. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأنوه بالتعاون الممتاز بيننا وبين الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، ولا سيما منسق الفريق العامل المعني بالمشتريات التابع للجنة المشتركة.

ثانيا، لم يتلق الأمين العام أي معلومات عن أنشطة إيرانية تتعلق بالقذائف التسيارية أو عمليات نقل متصلة بهذه القذائف إلى إيران، بما يتعارض مع الأحكام ذات الصلة في القرار.

ثالثا، على صعيد القيود المفروضة على عمليات النقل المتصلة بالأسلحة، يتضمن التقرير معلومات عن مصادرة القوات البحرية الفرنسية لشحنة أسلحة في شمال المحيط الهندي في آذار/مارس ٢٠١٦. وقد خلصت فرنسا إلى أن شحنة الأسلحة مصدرها إيران وأنه تم نقلها خلافا للمرفق باء من القرار. وبالإضافة إلى ذلك، تلقت الأمانة أيضا معلومات من أستراليا والقوات البحرية المشتركة عن مصادرة البحرية الأسترالية الملكية لشحنة أسلحة أخرى قبالة ساحل سلطنة عمان في شباط/فبراير ٢٠١٦. وأشارت تقييمات بحرية الولايات المتحدة إلى أن شحنة الأسلحة تلك كان مصدرها إيران أيضا. وتتشابه عمليتا المصادرة بدرجة كبيرة مع عملية أبلغت عنها الولايات المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠١٦، وجرت الإشارة إليها في التقرير الأول للأمين العام (S/2016/589).

وتتطلع الأمانة العامة إلى إتاحة الفرصة لفحص الأسلحة المحجوزة والحصول على معلومات إضافية في الحالات الثلاث كلها، وذلك بهدف إثبات صحة المعلومات المقدمة والتحقق على نحو مستقل من مصدر تلك الشحنات.

واستمرارا لمناقشة موضوع عمليات النقل المتصلة بالأسلحة، فإن ما يثير القلق بوجه خاص هو البيان التلفزيوني للأمين العام لحزب الله الذي بث في حزيران/يونيه ٢٠١٦،

وأفاد بأن مرتبات حزب الله ومصروفاته وأسلحته وقذائفه تأتي من إيران. ويلمح هذا البيان إلى أن عمليات نقل الأسلحة من إيران إلى حزب الله قد تكون جرت بما يخالف القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وبالإضافة إلى ذلك، يلاحظ التقرير رسالة إسرائيل المؤرخة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ والموجهة إلى الأمين العام والمجلس بشأن الاستخدام المزعوم للرحلات الجوية التجارية من جانب قوات حرس الثورة الإسلامية لنقل الأسلحة وما يتصل بها من أعتدة إلى حزب الله (S/2016/987)، وما تلى ذلك من رد إيران بأن تلك الادعاءات غير مبررة ولا أساس لها من الصحة (S/2016/992).

وفيما يتعلق بمسألة المشاركة الإيرانية في معرض الأسلحة الذي عقد في بغداد في آذار/مارس ٢٠١٦، التي وردت في التقرير الأول للأمين العام بشأن هذه المسألة، يمكنني أن أبلغ المجلس اليوم بأن السلطات العراقية أكدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ أن جميع الأصناف المعروضة قد أعيدت لاحقا إلى إيران. ولذلك، لن تقوم الأمانة العامة بأي متابعة في ما يتعلق بهذه المسألة.

وأخيرا، يوجه التقرير انتباه أعضاء المجلس إلى استمرار انتهاكات حظر السفر المحتملة من جانب الأفراد المدرجة أسماؤهم على القائمة المحتفظ بها عملا بالقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ويتضمن التقرير معلومات بشأن الرحلات الخارجية التي قد يكون أجراها العميد نقدي، وبشأن العديد من الرحلات الخارجية التي قد يكون قام بها اللواء سليماني، وهي مدعمة بالأدلة الفوتوغرافية التي كشفت عنها وسائط الإعلام الإيرانية والإقليمية الأخرى. وأثارت الأمانة العامة تلك الانتهاكات المحتملة مع البلدان المعنية. والعراق وسورية لم تنكرا أو تؤكدا تلك المعلومات، ولكنهما شددتا على أنه لم توجه أي دعوات ولم تصدر أي تأشيرات من جانب سلطات كل منهما لهذين الشخصين.

وردا على طلب الأمانة العامة الحصول على توضيحات فيما يتعلق باحتمال نقل أسلحة إلى حزب الله، فضلا عن الانتهاكات المحتملة لحظر السفر، أكدت إيران على أن:

”التدابير التي اتخذتها إيران في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في المنطقة كانت متسقة مع مصالحها الأمنية الوطنية والالتزامات الدولية“.

وإذ أتطلع إلى السنة الثانية من تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة، أود أن أعيد التأكيد مرة أخرى على المسؤوليات الهامة الملقاة على عاتق المشاركين في خطة العمل المتمثلة في تنفيذ الاتفاق بشكل كامل وفعال. كما إن للمجتمع الدولي الأوسع نطاقا مصلحةً في التنفيذ الطويل الأجل للاتفاق ويجب عليه الإسهام به.

وفي الختام، أود أن أنوه بقيادة السفير رومان أويارثون مارتشيسي، ممثل إسبانيا، في دوره كميسر لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) في عام ٢٠١٦. أود أيضا أن أهنئ السفير سيباستيانو كاردي، ممثل إيطاليا، على اختياره ميسرا في عام ٢٠١٧. ويمكن للسفير كاردي ومجلس الأمن أن يعولا على الدعم الكامل من الأمانة العامة للأمم المتحدة في إدارة أحكام القرار الذي يؤيد هذا الاتفاق التاريخي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد فيلتمان على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد فال دي أليدا.

السيد فال دي أليدا (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخاطب المجلس اليوم بالنيابة عن الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، بصفتها مُنسقة اللجنة المشتركة المنشأة بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، والتي سأشير إليها ببساطة ”بالمنسقة“.

وفي عالم اليوم، فإن عدد التحديات التي يتعين علينا مواجهتها، يمنعنا من التركيز على النجاحات التي حققناها. تأتي هذه المناقشة بعد يومين تحديدا من حلول الذكرى السنوية الأولى ليوم تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة. لقد كان هذا الاتفاق إنجازا كبيرا. وهو وليد الجهود التي تبذلها مجموعة الدول الأوروبية الثلاث/الاتحاد الأوروبي والدول الثلاث، وتولى تنسيقها الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي وإيران؛ ومع ذلك، فإنها الآن تنتمي إلى المجتمع الدولي من خلال إقرار المجلس لها في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٦). وفي الماضي، توقع العديد بأننا لن نتوصل إلى اتفاق، أو أنه حتى لو توصلنا، فإن الاتفاق لن يدوم طويلا. لكننا لم نتوصل إلى اتفاق فحسب، بل من الواضح الآن أننا نحرز تقدما في تنفيذه. ومنذ يوم التنفيذ، اتخذت خطوات هامة من قبل جميع الأطراف نحو التنفيذ الناجح للاتفاق. وخلال هذه السنة، وفى جميع المشاركين في خطة العمل بالتزاماتهم. وقد نفذت إيران التزاماتها النووية، وقامت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، على النحو المتفق عليه، برفع الجزاءات الاقتصادية والمالية ذات الصلة بالمجال النووي.

إن تقيد إيران بالتزاماتها يجري رصده عن كثب، وأكدت ذلك حتى الآن التقارير الأربعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهذا أمر ضروري من أجل تحقيق الهدف المتمثل في برنامج نووي مدني للأغراض السلمية حصرا. كما أسفر رفع الجزاءات عن حدوث طفرة في التجارة والاستثمار مع إيران. ولإعطاء مثال واحد فحسب، ارتفعت التجارة الثنائية بين الاتحاد الأوروبي وإيران بنسبة مذهلة قدرها ٦٣ في المائة خلال الأرباع الثلاثة الأولى من ٢٠١٦. ويلزم بذل المزيد من الجهود للتأكد من شعور سكاننا بتلك المكاسب، ولكن الاتجاه واضحٌ والتقدم لا يمكن إنكاره.

بيد أن تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة مهمة مستمرة، ونتوقع التنفيذ الكامل والفعال من قبل جميع الأطراف طوال فترة الاتفاق. ولا تزال الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي، بوصفها منسقة اللجنة المشتركة، وهي مسؤولة عن الإشراف على تنفيذ الاتفاق، ملتزما بذلك الهدف. وقامت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي، أو الممثل الذي عينته، بترؤس اجتماعات اللجنة المشتركة الست لخطة العمل الشاملة المشتركة، التي رصدت ووفرت التوجيه بشأن المسائل المتعلقة بالتنفيذ. وفي الاجتماع الأخير للجنة المشتركة المعنية بخطة العمل الشاملة المشتركة الذي عقد في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، أكد جميع الأطراف مجددا التزامهم القوي بمواصلة التنفيذ الكامل والفعال لخطة العمل الشاملة المشتركة. إن التنفيذ الصارم للالتزامات من جانب جميع الأطراف هو أفضل طريقة لمواصلة بناء الثقة وتعزيز خطة العمل الشاملة المشتركة والتغلب على العقبات التي تشكل جزءا من جميع الاتفاقات الشاملة وبعيدة المدى.

كما أود في هذه المرحلة أن أعرب عن امتناني للأمين العام السابق بان كي – مون، وكذلك للسفير رومان أويارثون مارتشيسي، الذي عمل ميسرا لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) في عام ٢٠١٦، على التعاون الممتاز منذ يوم التنفيذ. أود أيضا أن أرحب بالأمين العام الجديد، السيد أنطونيو غوتيريش، وكذلك السفير سيباستيانو كاردي، ممثل إيطاليا، الذي سيتولى مهام ميسر تنفيذ القرار في عام ٢٠١٧. ومرة أخرى، أود أن أشكر زملاءنا في شعبة شؤون مجلس الأمن على دعمهم الثابت بشأن إنشاء قناة المشتريات. كما أود أن أحيط علما بأحدث تقرير للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2016/1136).

وسأركز الآن على عمل الفريق العامل المعني بالمشتريات. أن الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي، بوصفها منسقة اللجنة المشتركة والفريق العامل المعني بالمشتريات، هي المسؤولة عن التشغيل السلس للآلية المنشأة حديثا، التي كلفت باستعراض المقترحات المقدمة من الدول التي تسعى إلى مزاولة هذه الأنشطة

مع إيران وتنطوي على الاستخدامات النهائية المدنية النووية وغير النووية. وفي يوم التنفيذ، أنشأت اللجنة المشتركة الفريق العامل المعني بالمشتريات، الذي يتألف من ممثلي مجموعة الدول الأوروبية الثلاث/الاتحاد الأوروبي والدول الثلاث وإيران، ويتولى الممثل السامي للاتحاد الأوروبي التنسيق. والفريق يعمل بشكل كامل منذ إنشائه. وقد جرى استعراض المقترحات الأولى الواردة من خلال قناة المشتريات وتمت الموافقة عليها. وهذا دليل واضح على أن آلية الشراء المنشأة تعمل.

إن الشفافية هي أحد مبادئنا التوجيهية خلال المفاوضات وتمثل حجر الزاوية لخطة العمل الشاملة المشتركة.

ووفقا للفقرة ٦-١٠ من المرفق الرابع لخطة العمل الشاملة المشتركة، تقدم اللجنة المشتركة تقريرا إلى مجلس الأمن كل ستة أشهر بشأن أوضاع قرارات الفريق العامل المعني بالمشتريات وبشأن أي مسائل مرتبطة بالتنفيذ. وفي هذا السياق، قدّم منسق الفريق العامل المعني بالمشتريات في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ إلى الميسّر، بالنيابة عن اللجنة المشتركة، التقرير الثاني للفريق الذي يُرفع إلى مجلس الأمن بشأن عمل الفريق في دعم تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) (انظر S/2016/1113). ويسعى التقرير إلى إعطاء لمحة عامة للميسّر وأعضاء مجلس الأمن عن العمل الذي اضطلع به الفريق العامل المعني بالمشتريات في الفترة من ٧ تموز/يوليه إلى ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، واصل المشاركون في الفريق العامل المعني بالمشتريات، بتنسيق من الممثل السامي للاتحاد المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، العمل بشكل مكثف على زيادة تطوير أساليب عمله. وعقد المشاركون ستة اجتماعات، وفي أحد تلك الاجتماعات، شاركت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بصفة مراقب. وبذل الفريق جهودا كبيرة لكي يكون شفافا إلى أقصى حد ممكن، بدون الإخلال بالسريّة، من خلال التواصل مع دول ثالثة، وتعزيز فهم أفضل لأهدافه ومقاصده وعملية الاستعراض.

وقد أحطنا علما بالنقاط التي أثارتها الدول الأطراف الثالثة خلال اجتماعات التوعية تلك. وفي هذا الصدد، قامت اللجنة المشتركة خلال الفترة التي يشملها التقرير باستكمال العديد من الوثائق المتعلقة بعمل الفريق العامل المعني بالمشتريات. ونُشرت جميع تلك الوثائق على الصفحة الشبكية المخصصة لمجلس الأمن بشأن القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). كما أجاب الفريق العامل المعني بالمشتريات على استفسار طرحته دولة واحدة عن طريق مجلس الأمن. وقد أثبتت الأعمال التي اضطلعنا بها حتى الآن أنه من الممكن التوصل إلى اتفاقات حتى بشأن أكثر المسائل خلافية وبشأن تنفيذها، شريطة وجود إرادة للقيام بذلك.

واسمحوا لي أن أختتم بتكرار الكلام على استعداد الاتحاد الأوروبي الثابت لاحترام خطة العمل الشاملة المشتركة والسعي إلى نجاحها طوال فترة بقائها. وندعو جميع الأطراف الأخرى إلى أن تحذو حذوه، وأن تظل ملتزمة بالتنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة، والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) بجميع أبعاده. وهذا أمر ضروري إذا أردنا مواصلة بناء الثقة بين الجميع وتعزيز الدبلوماسية المتعددة الأطراف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسفير كاردي.

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أبدأ بياني بصفتي ميسّرا لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٦)، إسمحوا لي أيضا أن أقول وداعاً للسفيرة سامانثا باور. باللغة الإيطالية، عندما نريد أن نتكلم عن الوداع، نقول، أريفديرتشي، التي تعني ”وداعاً، ولكن إلى اللقاء قريباً“. وأعتقد أن هذه الرغبة يتشاطرها الكثيرون حول هذه الطاولة وفي الأمم المتحدة.

وأود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة، وأن أشكر كذلك وكيل الأمين العام جيفري فيلتمان، والسفير جواو فالي دي أليدا على إحاطاتيهما الإعلاميتين.

سأتطرق اليوم إلى ثلاثة جوانب من تقرير الميسّر الذي يشمل الفترة من ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وسأتناول أولا خطة العمل الشاملة المشتركة؛ وثانيا، رصد تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)؛ وثالثا، التطورات في آلية الشراء. ولقد جرى تعميم النص الكامل للتقرير (انظر S/2017/49) على أعضاء المجلس.

أولا، في ما يتعلق بخطة العمل الشاملة المشتركة، أجد شأني شأن الآخرين أنه من المناسب البدء بخطة العمل الشاملة المشتركة لأنه قبل يومين جرى الاحتفال بالذكرى السنوية الأولى ليوم التنفيذ. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وتمشيا مع الفقرة ٤ من القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، قدم المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريرين فصليين عن أنشطة التحقق والرصد. وفي كلا التقريرين، تؤكد الوكالة أن إيران لم تواصل تشييد مفاعل الماء الثقيل للبحوث القائم في أراك، على أساس تصميمه الأصلي، وأن إيران لم تجرِ أي تخصيب لليورانيوم أو أية أنشطة وبحوث ذات صلة في محطة فوردو لتخصيب الوقود. بالإضافة إلى ذلك، وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، أكد المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على أن الوكالة قد تحققت في ١٥ كانون الثاني/يناير من إزالة إيران لجميع أجهزة الطرد المركزي والهياكل الأساسية الزائدة من محطة فوردو، تمشيا مع التزاماتها في المجال النووي بمقتضى الخطة.

وتؤكد الوكالة في تقريريها الفصليين أن إيران واصلت السماح للوكالة باستخدام أجهزة رصد الإثراء إلكترونياً والأختام الإلكترونية التي تنقل لمفتّشي الوكالة الحالة داخل المواقع النووية، وتيسّر عملية الجمع الآلي لتسجيل عمليات القياس التي تقوم بها الوكالة. ويؤكد كلا التقريرين أيضا على استمرار إيران في التعاون بشأن رصد كميات ركازة خام اليورانيوم في إيران حسبما تنص عليه الخطة.

ثانيا، في ما يتعلق برصد تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، لم يتلق الميسّر خلال الفترة المشمولة بالتقرير معلومات عن الإجراءات المزعومة التي تتنافى مع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وفي الوقت نفسه، أحاط الميسّر علما بالرسالة الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من إسرائيل (S/2016/987)، والرسالة الموجهة من جمهورية إيران الإسلامية ردا عليها (S/2016/992). وحتى تاريخ اختتام تقريري، لم يكن هناك رد رسمي على رسالتَي الميسّر المؤرختين ١٧ حزيران/يونيه و ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦، اللتين طُلب فيهما إلى الحكومة الإيرانية التعليق على حالتين مزعومتين لنقل الأسلحة أشير إليهما في التقرير نصف السنوي الأول للميسّر. ومع ذلك، وخلال الجهود التي بذلها الميسّر للاتصال بالحكومة الإيرانية من أجل الحصول على توضيح بشأن هاتين الحالتين، رفضت البعثة الدائمة لإيران هذين الادعاءين، وكررت القول إن إيران لم تشارك أبدا في عمليتي التسليم المزعومتين.

وخلال الفترة المرجعية، تظل أمور الشفافية، والتوجيه العملي والتوعية تتصف بالأولوية، لأن الفهم السليم من الجميع للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) مطلوب من أجل تنفيذه تنفيذا كاملا. واستجاب المجلس إلى طلب يلتمس التوجيه بشأن إمكانية وصول السفن التي ترفع العلم الإيراني إلى الموانئ الأجنبية بغية تحميل البضائع وتفريغها. علاوة على ذلك، واستجابة للطلب المقدم عن طريق الميسّر، قدمت اللجنة المشتركة توجيهات بشأن عمليات النقل المؤقت المتصلة بالمجال النووي إلى إيران.

ثالثا، في ما يتعلق بالتطورات المتصلة بآلية الشراء، لم يتلق المجلس اعتبارا من منتصف تموز/يوليه ٢٠١٦ سوى اقتراح واحد، جرى سحبه لاحقا، للمشاركة في الأنشطة المبينة في الفقرة ٢ من المرفق باء للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) والسماح

بها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدأت آلية الشراء تعمل بشكل أكثر انتظاما، ونظرت في خمسة مقترحات تقدمت بها دولتان من الدول الأعضاء إلى مجلس الأمن. وتمت الموافقة بالفعل على ثلاثة مقترحات، بينما تستعرض اللجنة المشتركة في فيينا المقترحين المتبقيين. وبغية تعزيز تبادل المعلومات بين اللجنة المشتركة وممثلي مجلس الأمن المعنيين بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، سأعقد اجتماعا مع منسق الفريق العامل المعني بالمشتريات هنا في نيويورك في الأسابيع المقبلة، على غرار الاجتماع الذي عقد في شباط/فبراير من العام الماضي، لمناقشة أداء آلية الشراء.

واسمحوا لي أن أختتم بالتشديد على أنه خلال الفترة من ١٨ تموز/يوليه إلى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، كان هناك أكثر من ٠٠٠ ٧٢ متصفح للموقع الشبكي المتعلق بالقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، الذي هو قناة رئيسية للمعلومات، وبلغ مجموع المتصفحين أكثر من ٠٠٠ ١٤٠ متصفح منذ إنشائه. وتظهر تلك الأرقام اهتماما ملحوظا بتنفيذ القرار، بما في ذلك عمل آلية الشراء، التي من المحتمل أن تزيد أنشطتها خلال الأشهر المقبلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد كاردي على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، من أعماق قلبي على تعليقاتكم قبل عقد جلسة اليوم، وهي تعليقات أثّرت في نفسي كل التأثير. وعندما أرددها لأطفالي لاحقا، فسوف يتأثرون بها أيضا.

وأشكر وكيل الأمين العام فيلتمان، والسفير كاردي، والسفير فالي دي أليدا على إحاطاتهم الإعلامية وعلى كل ما قاموا به من عمل بشأن هذا الموضوع الهام. وإنني أعلم أن بعثة الولايات المتحدة تتطلع إلى العمل مع السفير كاردي في دوره الجديد بصفته ميسّر المجلس لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وأتفق مع الشعور الذي أُعرب عنه باللغة الإيطالية عندما قال ”وداعاً، ولكن إلى اللقاء قريباً“.

إن هذه الجلسة هي آخر جلسة لي في مجلس الأمن، على ما أعتقد، لذلك أود أن أبدأ بقولي ”شكراً لكم“. أولاً، وقبل كل شيء، أريد أن أشكر الرئيس أوباما على إعطائي هذه الفرصة، وأريد أن أشكر زملائي الدبلوماسيين في هذه القاعة على صداقتهم وزمالتهم وتفانيهم، وهي الأمور التي أبدوها بقدر كبير خلال السنوات الثلاث والنصف الماضية تجاهي وتجاه المواضيع التي عملنا عليها معاً. بطبيعة الحال، قد لا نتفق دائماً. والواقع أننا اختلفنا بشدة في بعض الأحيان، ولكن كان لي الشرف أن أعمل مع كل منهم.

إننا لم نحقق تقريباً ما كنت أود تحقيقه. فإخفاقات المجلس في التصدي للفظائع الجماعية في سوريا وجنوب السودان واضحة تماماً بل هي في الواقع مؤرّقة، ولكنني أعلم من خلال العمل مع كل فرد يجلس إلى هذه الطاولة أننا حققنا أكثر بكثير مما لم نكن لنحققه لولا روحهم الابتكارية وإرادتهم الفردية بغية إيجاد سبيل للمضي قدماً بشأن المسائل الصعبة.

إن الدبلوماسية تتعلق بالناس من جانبين اثنين. نحن الدبلوماسيين يجب أن نساعد الناس الذين يدفعون الأثمان الباهظة نتيجة النزاعات، ولكننا نحن الدبلوماسيين بشر وعندما ينجح المجلس، فهذا يعود في كثير من الأحيان إلى أن الأفراد في هذه القاعة يمارسون الضغط على عواصمهم لإجراء تغيير في التعليمات أو من أجل اعتماد المرونة في خدمة قضية السلام. وبينما نحن الذين نتمتع بميزة الجلوس حول هذه الطاولة قد نحظى بالاهتمام، فإننا نعلم أيضاً أن عملنا لن يكون ممكناً بدون الأشخاص الجالسين وراءنا في المقصورات أعلاه والكثيرين

الآخرين في حكوماتنا الذين لا يحظون حتى بالانضمام إلينا في هذه القاعة: أفرقة الدبلوماسيين وموظفي السلك الدبلوماسي في بعثات كل منا، والمسؤولون في عواصمنا وسفاراتنا في الخارج الذين يعززون عملنا، فضلاً عن الموظفين في الأمم المتحدة الذين يجعلون هذه الاجتماعات ممكنة – من شعبة شؤون مجلس الأمن إلى المترجمين الشفويين الذين لا ينالهم التعب، إلى الموظفين من مختلف أنحاء الأمم المتحدة الذين يقدمون إحاطات إعلامية إلى المجلس، ويكتبون التقارير التي نستفيد منها ويقدمون المعلومات من الميدان معرّضين أنفسهم لمخاطر كبيرة في كثير من الأحيان. وأتقدم بشكر خاص إلى فريقي الرائع حقاً في بعثة الولايات المتحدة الذي يعمل دون كلل ويحاول جعل العالم عالما أفضل. وقد كان من دواعي الشرف أن أعمل معهم جميعاً.

وأنا سعيدة اليوم لتمكّني من تقديم مجموعة ملاحظاتي الأخيرة بشأن مسألة تُظهر مدى ما يمكننا تحقيقه باستخدام الأدوات المتاحة لنا في مجلس الأمن. إنها مسألة استطاعت بشأنها الولايات المتحدة، وفرنسا، والمملكة المتحدة، وألمانيا، والصين، وروسيا، والاتحاد الأوروبي من العمل معاً – أولاً لفرض جزاءات قوية على إيران، بما في ذلك في عام ٢٠١٠ بعد تلقي معلومات تفيد بأن إيران كانت تبني مرفقاً سرياً للتخصيب، ومن ثم للتحلي بالشجاعة والروح الابتكارية بغية التفاوض على إبرام اتفاق – خطة العمل الشاملة المشتركة التي قطعت السبل أمام إيران لصنع سلاح نووي، والتحقق من امتثال إيران عن طريق أوسع نظام للتفتيش وضع على الإطلاق لبرنامج نووي.

وأشير، بينما أنا على وشك المغادرة، إلى أن بعض الذين في المجلس يعربون عما يبدو أنها شكوك متزايدة إزاء مدى فعالية الجزاءات. ومن المنطقي جداً طرح الأسئلة. إن الجزاءات لا تلائم كل أزمة. فهي ليست بمفردها حلاً سحرياً على الاطلاق. ولا يمكن اعتبارها غاية في حد ذاتها، والجزاءات تكاد لا توفر الارتياح الفوري من النوع الذي تنشره الأخبار على ما يبدو. فقد تطلّب الأمر تسع سنوات تقريباً منذ أن فرض المجلس لأول مرة جزاءات على إيران، وعدة جولات من الجزاءات الجديدة بعد ذلك قبل أن تتمكن مجموعة ٥+١ وإيران من إبرام خطة العمل الشاملة المشتركة. بيد أن الجزاءات كانت أداة ضرورية للغاية بغية جلب إيران إلى طاولة المفاوضات وإبقاء إيران تفاوض حتى الوصول إلى النتيجة الدبلوماسية التي سعينا إليها، وهي النتيجة التي عززت أمننا الجماعي إلى حد كبير. وما كنا لنبلغ هذا الهدف لولا تضافر العمل لفرض الجزاءات، ولولا العمل على كفالة تنفيذ قراراتنا. ولا تنطبق هذه الدروس على مواجهة خطر عدم الانتشار النووي فحسب، بل أيضاً على تهديدات أخرى للسلم والأمن الدوليين، من الإبادة الجماعية إلى الإرهاب وانتهاكات السلامة الإقليمية للدول الأخرى.

ولكن فيما يتجاوز إظهار مدى فعالية الجزاءات، تبين خطة العمل الشاملة المشتركة أيضاً أهمية الدبلوماسية كمسألة تتعلق بالحياة أو الموت – الدبلوماسية الحازمة. لقد أنشئت الأمم المتحدة باعتبارها المكان الرئيسي للدبلوماسية. وكما قال ونستون تشرشل ذات مرة: ”إن الاستفاضة في الكلام أفضل دائماً من اللجوء إلى الحرب“. والتوصل إلى هذا الاتفاق – خطة العمل الشاملة المشتركة – على غرار العديد من الإنجازات الجماعية التي نفخر بها أيّما فخر، بما في ذلك الاستجابة العالمية لتفشي فيروس إيبولا، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وأهداف التنمية المستدامة – تطلّب مفاوضات مضنية، ومحبطة أحياناً، وساعات لا تحصى استثمرها الدبلوماسيون والخبراء الفنيون وحتى العديد منا حول هذه الطاولة. وكانت هناك أوقات ظننا فيها عندما كنا نبذل كل جهد من هذه الجهود أننا لن نتمكن من التوصل إلى اتفاق،

وأن الاختلافات كبيرة جداً، والشكوك عميقة جداً، وأردنا حينها أن نستسلم ونعود إلى بيوتنا لقضاء مزيد من الوقت مع أفراد أسرنا الذين كان التعامل معهم أسهل بكثير مما هي عليه مع نظرائنا في المفاوضات.

ولكن في هذه الحالات وفي حالات أخرى كثيرة حققنا معاً شيئاً لم يكن لأحد منا أن يقترب من تحقيقه بمفرده. وبينما هناك، بطبيعة الحال، تهديدات أخرى استثمرنا فيها وقتاً وجهداً وتعباً بشكل مماثل، لكننا لم نتمكن من التوصل إلى حلول أو توافق في الآراء – الحرب في سوريا والسعي من أجل تحقيق السلام في الشرق الأوسط وهما المثالان الأكثر وضوحاً – فهل يوجد أحد هنا كان يفضّل لو أننا لم نحاول؟ بالتأكيد ليس هناك أحد. أنا فخورة بأنني خدمت رئيساً يؤمن بقدرة الدبلوماسية القائمة على المبادئ، وذلك ليس نتيجة الاعتقاد الساذج بأننا سننجح دائماً، بل بسبب تقييم تجريبي يعتمد رؤية واضحة بأن أمننا غالباً ما يتطلب العمل الجماعي. وفي حين أن الدبلوماسية قد لا تكون كافية في بعض الأحيان، فليس هناك أبداً وقت لا تمس الحاجة إليها.

لقد مرت حتى الآن سنة ونصف السنة على إبرام خطة العمل الشاملة المشتركة، وسنة على ما نسميه يوم التنفيذ، عندما تحققت الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أن إيران أكملت الالتزامات المطلوبة ذات الصلة بالمجال النووي للتخفيف من وطأة الجزاءات. وما نعلمه بعد مرور كل هذا الوقت هو أن خطة العمل الشاملة المشتركة هي خطة ناجحة. فجميع المشاركين فيها يفون بالتزاماتهم. انظروا في ما عناه ذلك، وما حققه هذا الاتفاق. إن قلب مفاعل البلوتونيوم الإيراني في أراك مملوء الآن بالخرسانة. وأكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران قد فككت ثلثي أجهزتها للطرد المركزي، وشحنت إلى الخارج ٩٨ في المائة من اليورانيوم المخصب لديها. وما تبقى من مخزون إيران من اليورانيوم يخضع لرصد مستمر بغية التأكد من أن يظل ضمن الحدود التي وضعتها خطة العمل الشاملة المشتركة. ومن جانبنا، نفذت الولايات المتحدة بالكامل التزاماتها التي تقضي برفع الجزاءات المتصلة بالمجال النووي على النحو المحدد في خطة العمل.

وفي المجلس، تعمل الآليات التي أنشأناها لدعم خطة العمل الشاملة المشتركة على النحو المنشود. وعندما تريد الدول القيام بالأنشطة ذات الصلة بالمجال النووي التي يُسمح بها وفقا لخطة العمل الشاملة المشتركة والتي تتطلب موافقة المجلس، فإن المجلس على استعداد للنظر في طلباتها. ويجري الإبلاغ أيضاً وفقا لتقسيم العمل بشكل مناسب مع قيام الأمين العام بالإبلاغ عن القيود التي تنطبق على إيران بموجب القرار ٢٢٣١ (٢٠١٦)، بينما ترصد اللجنة المشتركة تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة.

بيد أن الاعتراف بهذا التقدم بشأن المسائل النووية الإيرانية ينبغي ألاّ يصرف المجلس عن أفعال إيران الأخرى التي لا تزال تزعزع استقرار الشرق الأوسط بسبل تؤثر على الكثير من المسائل المدرجة في جدول أعمال المجلس. فهذا النظام هو في نهاية المطاف نظام يهدد إسرائيل مراراً ويواصل انتهاك حقوق الإنسان لشعبه. وقد أبلغ وكيل الأمين العام فيلتمان المجلس عن عدم امتثال إيران لما تبقى في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٦) من نقل للأسلحة والقيود المفروضة على السفر. وتشمل هذه التقارير معلومات جديدة عن عمليات اعتراض للأسلحة المشحونة من إيران إلى حزب الله، الأمر الذي يتباهى به الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله علانية في خطاباته العامة حتى مع أن القرار ٢٢٣١ (٢٠١٦) يحظر هذه الشحنات. وأبلغت إسرائيلُ الأممَ المتحدة أيضاً بأن إيران تستخدم الرحلات الجوية التجارية لتزويد حزب الله بالأسلحة. ووفقاً لتقرير الأمين العام، فإن إيران لم تنكر هذه الادعاءات حتى عندما سألتها الأمم المتحدة عن ذلك.

وينبغي أن تكون عمليات نقل الأسلحة هذه مدعاة قلق شديد لكل عضو من أعضاء المجلس، خاصة لأن إيران تتحدى بوضوح قرارا للمجلس تم اتخاذه بالإجماع. لذلك، وعلى الرغم من أن إيران تفي بالتزاماتها النووية، فنحن في المجلس يتعين علينا أن نعمل معاً لدفع إيران إلى تنفيذ الأحكام الملزمة التي يتضمنها القرار ٢٢٣١ (٢٠١٦) تنفيذا فعالا، وخاصة القيود التي تحظر تصدير إيران للأسلحة والمواد ذات الصلة، وتحظر نقل منظومات الأسلحة المتقدمة من جميع الدول الأعضاء إلى إيران، مثل القذائف والدبابات والطائرات المقاتلة.

وهذا يعني أيضا ضرورة أن تضطلع كل دولة من الدول الأعضاء بإنفاذ القيود المفروضة على السفر التي تظل سارية بموجب القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ويشير تقرير الأمين العام (S/2016/1136) إلى أن اللواء قاسم سليماني والعميد محمد رضا نقدي قد سافرا إلى العراق وسورية، في تحد لقرارات مجلس الأمن. وهذا الأمر غير مقبول لنا جميعا، ويجب أن يكون كذلك.

وكما قلنا من قبل، إن قوة القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) مصدرها التزام الدول الأعضاء بتنفيذه، والولايات المتحدة تدعوها إلى القيام بذلك. ومن الواضح أن العالم اليوم، بخطة العمل الشاملة المشتركة، أفضل حالا مما كان عليه من قبل. وبالرغم من أن الطريق أمامنا طويل فيما يتعلق بمكافحة سلوك إيران المزعزع للاستقرار في الشرق الأوسط، فإن أي عالم لا تسعى فيه إيران إلى امتلاك السلاح النووي هو عالم أكثر أمانا. واستشرافا للمستقبل، وإذ نتوقع أن يخضع هذا الاتفاق لقدر أكبر من التمحيص، فمن الأهمية بمكان أن نتذكر جميعا – هنا وفي الخارج، في دولنا كافة – أن إقامة الأطر والمؤسسات أصعب من هدمها. إن التقدم الذي أحرزناه حتى الآن يرهن بمواصلة عزمنا الجماعي على الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة. ولذلك، علينا وكل المشاركين في خطة العمل التمسك بالالتزامات التي قطعناها والعمل للتأكد من امتثال جميع الدول لالتزاماتها بموجب القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، وعلينا أن نتذكر أننا إن تمكنا من التفاوض بشأن الاتفاق النووي الإيراني، فإننا في المجلس بوسعنا التصرف بحسم إزاء الأزمات الأخرى.

وأود أن اختتم بياني بفكرة مناسبة – بما أن السويد ترأس المجلس، لواحدة من أشهر الكتاب في السويد، الكاتبة إيلين فاغنر، التي قالت إن القيم والمثل تشبه الكشافات الضوئية للدراجات الهوائية القديمة. فهي لا تبدأ الإضاءة إلا عندما نبدأ في دفع دواسات الدراجة كي نتحرك إلى الأمام. ويمكن أن يقال ذلك عن الكثير من العمل الذي نتطلع إلى القيام به في المجلس، وينطبق على جميع المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. وما لم ندفع الدواسات لنتحرك إلى الأمام لن يضيء الكشاف. لا تصبح المبادئ حقيقة بالنسبة للأشخاص الحقيقيين في العالم الواقعي. ولا تحل المشكلات وتستمر النزاعات ويترسخ الفقر المدقع. وكل هذا يعني ببساطة أننا إن لم نعمل جاهدين ونعمل معا فلن نحقق الأثر الذي ننشد. ولن نحقق الأثر الذي أوفدنا مواطنونا إلى هنا لكي نحققه. ويجب أن نواصل العمل لنجعل هذه المبادئ حقيقية، لأن حياة كثيرين، كما حاولت أن أؤكد في أحيان كثيرة، تتوقف على تطبيق تلك المبادئ عمليا.

بالنسبة للفتاة التي تفر من الجنود المسلحين في جنوب السودان، فإن جعل الحماية أكثر من مجرد وعد في ولاية ما يعني الفرق بين الحياة والموت. وبالنسبة لطفل في مدينة محاصرة في سورية، فإن حظر قصف المدارس والمستشفيات قد يعني الفرق بين الحياة والموت. وبالنسبة لرجل أو امرأة في أوغندا أو كوريا الشمالية، فإن فكرة أنه لا ينبغي حبس شخص ما، بسبب ما يحب أو يؤمن، قد تعني الفرق بين حياة الحرية أو حياة السجن أو المضايقات. لذا، وإذ أنهي فترة عملي، أحث المجلس على مواصلة العمل الجاد وعدم

الاستسلام، خاصة عندما يبدو الأمر شاقا. فليعمل على أن تسطع أضواء مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. عليه ألا يترك من يعتمدون علينا في ظلام حالك. وأتمنى للمجلس كل النجاح في الأشهر والسنوات القادمة، وأكرر شكري على ما أبدته الدول الأعضاء من روح مهنية وصداقة.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه التحية إلى السيدة باور إذ تخاطب مجلس الأمن للمرة الأخيرة. لقد كانت طوال فترة عملي شعلة عمل. لقد كانت دائما نصيرا نشطا وحليفا قويا وصديقة حقيقية. لقد أظهرت التزاما شخصيا ثابتا بمعالجة القضايا الأكثر إثارة للقلق: وهي قضايا سوريا وفيروس إيبولا وجمهورية أفريقيا الوسطى وحقوق الإنسان. وبشأن كافة تلك المسائل وغيرها ركزت في دبلوماسيتنا على الإنسانية، وأنابت عن المتضررين من النزاعات الحقيقية في تلك القاعة.

وإذ أنتقل إلى إيران، أود أن أنضم إلى الآخرين في الترحيب بالتقرير الثاني للأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2016/1136). وأشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على ما أبدوه من ملاحظات توا. أود أيضا أن أرحب بالسيد كاردي إذ يتولى منصبه الجديد كميسر للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ويتولى منصبه في وقت هام. وأمامنا عام هام بشأن الملف النووي الإيراني، ولكن بعد مرور ١٢ شهرا على يوم التنفيذ، أعتقد أنه من الأولى أن نلقي نظرة على ما قطعناه. ولقد شهدنا تخلص إيران من ٠٠٠ ١٣ جهاز طرد مركزي، وكذلك ما يرتبط بها من بنية تحتية، وتتخلص من مخزونها من اليورانيوم المخصب بنسبة ٢٠ في المائة. ولقد رأينا إمكانية امتلاك إيران للأسلحة نووية تخبو لأكثر من عقد. وقد شهدنا عمل إيران معنا ومع الشركاء في حكومات مجموعة الدول الأوروبية الثلاث والدول الثلاث في اللجنة المشتركة والأفرقة العاملة المنشأة في إطار الاتفاق، ويسعدنا عمل قناة المشتريات، المنشأة من أجل تصدير السلع والخدمات ذات الصلة بالمجال النووي إلى إيران بصورة كاملة. وتتم الموافقة على التطبيقات واحترام السرية ويحدونا الأمل في تلقي طلبات من العديد من البلدان خلال العام القادم.

وفي المقابل، شهدنا أيضا تحسنا في الآفاق الاقتصادية في إيران مع صادرات المملكة المتحدة إلى إيران، على سبيل المثال، نمو بنسبة ٤٢ في المائة في تسعة أشهر فقط، العام الماضي. وما زلنا ملتزمين بضمان مواصلة زيادة التجارة للفائدة الاقتصادية الملموسة للشعب الإيراني بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. والمرحلة الثانية من رفع الجزاءات، التي ستبدأ بعد ثماني سنوات على تاريخ التنفيذ، تقدم حافزا إضافيا لإيران للامتثال بالاتفاق، ولكننا نظل ملتزمين بضمان الاستمرار في فرض الجزاءات بقوة.

بعيدا عن الملف النووي، تواصل إيران الاضطلاع بدور في زعزعة الاستقرار في المنطقة. ويتجلى ذلك في سوريا. فقد أخفقت إيران في الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني في سوريا، على سبيل المثال، بعدم السماح بإيصال المساعدات الإنسانية إلى شرق حلب، حيث كانت المنطقة محاصرة. ولذا علينا إدراك التوتر الأساسي في مشاركة إيران مع العالم. لقد كانت إيران من ناحية، من خلال الاتفاق، جزءا من النجاح الدبلوماسي الذي لا جدال فيه، الذي أنهى خطرا كبيرا على المنطقة، ولكن من الناحية الأخرى، علينا النظر فحسب إلى ضحايا حلب لنرى أن انخراط إيران في المنطقة لا يزال في كثير من الأحيان طائشا. إن إيران تواصل تقديم قدر كبير من الدعم العسكري والمالي إلى حزب الله والنظام السوري.

وكما يوضح تقرير الأمين العام، ذكر زعيم حزب الله أن إيران قدمت له كافة الأسلحة والقذائف. ويواصل كبار القادة الإيرانيين المدرجة أسماؤهم في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)

الاستخفاف بحظر السفر الذي فرضه المجلس، حيث شهدنا اللواء سليماني في حلب في أيلول/سبتمبر في إظهار للدعم إلى النظام السوري. وهذه الإجراءات تبين أن إيران اختارت تعقيد التراع، لا حله، التراع الذي استمر لفترة طويلة للغاية، وهذا ببساطة لا يعد سبيلا لبناء ثقتنا.

ويجب على إيران أن تتخذ خطوات واضحة لتحسين انخراطها في المنطقة هذا العام. ونرحب بأحدث تقرير صدر عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية (قفرملا ،S/2016/983)، الذي أكد أن إيران يواصل الامتثال، على نطاق واسع، بالتزاماتها النووية ونتوقع من إيران أن تواصل القيام بذلك هذا العام. ولكن بغية الاستفادة الكاملة من رفع الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة للجزاءات، يجب على إيران بناء تلك الثقة فيما بين المجتمع الدولي وتبين أنها غيرت من سلوك التخريبي في المنطقة.

ولذلك، من الأهمية بمكان أن تواصل الدول الأعضاء إنفاذ نظام الجزاءات باتخاذ إجراءات بشأنه والإبلاغ عن جميع الانتهاكات. ونكرر دعوة الأمين العام إلى جميع الدول الأعضاء اتخاذ التدابير اللازمة لمنع دخول أو عبور الإيرانيين المفروض عليهم حظر السفر. ونحث أيضا الدول الأعضاء على النظر في ما إن كان تصدير الأسلحة إلى إيران في مصلحة المنطقة. وإضافة إلى ذلك، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء لبرنامج إيران للقذائف التسيارية، ونحث جميع الدول الأعضاء على مواصلة فرض نظام الجزاءات على تكنولوجيا القذائف التسيارية والتصرف على هذا النحو والإبلاغ عن كافة الانتهاكات. إن المملكة المتحدة، بوصفها من الأطراف التي عملت على وضع خطة العمل الشاملة المشتركة، لا تزال ملتزمة بكفالة نجاح اتفاق إيران.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن فرنسا، ولكن أيضا بصفتي الشخصية، أود أن أبدأ بالإشادة بزميلتنا وصديقتنا سامنثا باور على عملها المتميز والتزامها المثالي والدؤوب بقيم الأمم المتحدة. إن السفيرة باور شخص رائع، وإنني أعرب لها من أعماق قلبي عن مشاعر صداقتي وعن أحر التمنيات الشخصية والمهنية لها بكل الخير في الفصل التالي في حياتها.

وأود أيضا أن أهنئ زميلنا الإيطالي، السيد سيباستيانو كاردي، على تولي زمام الأمور من زميلنا الإسباني في القيام بدور ميسر تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

قبل عام تقريبا، في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، تلقى المجلس تأكيدات من الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن إيران قد نفذت بنجاح الإجراءات الأولية المتعلقة بالمجال النووي والمنصوص عليها في الاتفاق المبرم في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٥ في فيينا بين مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة والدول الثلاث وإيران، مما مهد السبيل لتنفيذه. وكان اعتماد اتفاق فيينا وتأييد المجلس له، من خلال القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، خطوة هامة، حيث إنه ينظم بشكل صارم أنشطة إيران النووية طول مدة الاتفاق لبلوغ هدف نهائي يتمثل في إعادة إرساء الثقة، في نهاية المطاف، بالطابع السلمي حصرا لبرنامج إيران النووي. وفي ذلك الوقت، رحبنا بهذا الإنجاز الهام، فيما يتعلق بكل من جهودنا المتواصلة الرامية إلى تحقيق عدم الانتشار، وبشكل أعم، تحقيق الاستقرار في المنطقة وإحلال السلم والأمن الدوليين.

وخلال السنة الماضية، نفذت مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة والدول الثلاث كامل التزاماتها. وهناك متابعة حثيثة جدا لتنفيذ التزامات إيران في المجال النووي بهدف تعزيز الشفافية والكفاءة. وفي هذا السياق، تؤيد فرنسا تأييدا تاما التنفيذ الصارم لجميع بنود الاتفاق ورصد التزامات الأطراف في الأجل الطويل. وتؤدي الوكالة الدولية للطاقة الذرية دورا حاسما، وما برحت تواصل بدأب أنشطتها للتحقق

والرصد المتعلقة بتنفيذ إيران لالتزاماتها النووية، وفقا لخطة العمل الشاملة المشتركة.

وأود أيضا أن أعرب عن ارتياحنا لما نشر مؤخرا من الوثائق التي جرى الاتفاق عليها بين مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة والدول الثلاث وإيران في إطار اللجنة المشتركة المنشأة بموجب الاتفاق. إن ذلك يسهم في التنفيذ السليم للاتفاق من خلال زيادة الشفافية تجاه المجتمع الدولي بأسره في رصد تنفيذ الالتزامات الإيرانية. وهو يتيح للجميع الاطلاع على تفاصيل وطرائق التحقق من الالتزامات الإيرانية بموجب اتفاق فيينا، وتقييم الامتثال لها بطريقة مستنيرة.

وفي ظل هذا السياق من الصرامة والشفافية، نرى فوائد الاتفاق بالنسبة لإيران قد بدأت تصبح ملموسة. فعلى الجبهة الاقتصادية والتجارية، زادت قيمة التجارة الثنائية بين فرنسا وإيران بنسبة ٢٠٠ في المائة منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وصادرات النفط الإيراني تزيد باستمرار. وتواصل الحكومة الفرنسية، بالتعاون مع شركائها في الاتحاد الأوروبي، جهودها الرامية إلى تزويد الشركات بما يلزم من معلومات وتوجيهات بشأن رفع الجزاءات من أجل دعم عودتها إلى إيران. وسنواصل السير في هذا الطريق.

علاوة على ذلك، وفي الميدان النووي وفي داخل الإطار الذي حدده الاتفاق بصرامة ووفقا لأحكامه، بدأ بَلَدَانا مناقشات بشأن بدء تعاون ثنائي في مجال الأمن وفي ميادين معينة للانصهار عن طريق العزل المغناطيسي. وأخيرا، تم تقديم طلبات عديدة لنقل بضائع يحكم تصديرها القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، من خلال آلية الشراء المنشأة بموجب الاتفاق، ووافق عليها أعضاء المجلس. ومع ذلك، فإن إرساء مناخ من الثقة الدائمة يتطلب الاحترام الكامل للالتزامات المقطوعة ليس بموجب اتفاق فيينا فحسب، بل أيضا بموجب القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) الذي أيده.

وأود أن أعرب عن قلقنا فيما يتعلق بالمعلومات بشأن عدم امتثال إيران لعدة أحكام هامة في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) خلال الأشهر الستة الماضية، وهو الأمر المشار إليه في التقرير الكامل والوقائعي (S/2016/1136) الذي تم تقديمه إلينا. وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء المعلومات التي تم تفصيلها لنا اليوم. وأنا أشير، بطبيعة الحال، إلى عمليات ضبط أسلحة إيرانية في ٢٠١٦، والمشار إليها في التقرير، من جانب أستراليا والقوات البحرية المشتركة وبلدي، والتي تشكل انتهاكات للمرفق باء من القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وفي نفس السياق، أشير على وجه الخصوص إلى المعلومات المتاحة لنا بشأن عمليات نقل الأسلحة بين إيران وحزب الله، والتي تمثل مصدر قلق كبير لنا.

علاوة على ذلك، يساورنا قلق مماثل إزاء المعلومات المتعلقة بسفر اللواء سليماني والعميد نقدي إلى خارج البلد، رغم أنهما خاضعان لحظر سفر فرضه مجلس الأمن وأكده القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ومن الضروري لتحقيق الاستقرار الإقليمي والأمن الدولي أن تمتنع إيران عن القيام بأي أنشطة مزعزعة للاستقرار.

ختاما، نلاحظ الافتقار إلى المعلومات الواردة بشأن الأنشطة في مجال القذائف التسيارية المعدة لتكون قادرة على حمل أسلحة نووية. وسنظل يقظين إزاء مواصلة إيران لأي نشاط من هذا القبيل، خلافا للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وروح اتفاق فيينا، وبما يتنافى مع هدف تعزيز الاستقرار الإقليمي.

في الختام، أود أن أشدد على ضرورة مواصلة التزامنا الجماعي بضمان التنفيذ الطويل الأجل لجميع أحكام اتفاق فيينا والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) بنفس روح التعاون التي ساعدت على إبرام الاتفاق. إن استمرار نجاح العمل الدبلوماسي المتمثل في إبرام اتفاق فيينا واتخاذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) يتطلب امتثالا صارما وشفافا لجميع أحكامهما في الأجل الطويل. ولذلك، ستظل فرنسا متيقظة وستسهم في يقظة مجلس الأمن طوال العملية.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نشكر وكيل الأمين العام جيفري فيلتمان على عرضه التقرير الثاني للأمين العام (S/2016/1136) عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ونحن نلاحظ البداية المثمرة لعمل ميسر مجلس الأمن الجديد المعني بتنفيذ القرار، الممثل الدائم لإيطاليا، السيد سيباستيانو كاردي. كما أننا ممتنون للممثل الدائم لإسبانيا على العمل الهام الذي قام به سابقا بشأن هذا القرار الهام للغاية.

نود أن نبرز مرة أخرى أن تقرير الأمين العام استخدم قدرا أقل من البيانات غير المدعمة بأدلة مثبتة والمعلومات التي لم يتم التحقق منها من وسائط الإعلام، والتي لا يمكن فحصها أو تأكيدها، مقارنة بالتقرير الأول (انظر S/2016/589) حيث أصبح التقرير الجديد أكثر استنادا إلى الحقائق ونزاهة وحيادا عن التقرير الأول. ومع ذلك، لا يزال النص يتضمن بعض العناصر التي يمكن أن تثير تساؤلات خطيرة. وهناك أيضا حالات تكرار، مما يثير تشديدا مصطنعا.

ويتمثل وجه القصور الرئيسي في التقرير في أن الأمانة العامة قد تجاهلت رغبة طهران في تضمينه معلومات بشأن المشاكل الفعلية المتعلقة بتنفيذ الالتزامات المرتبطة برفع الجزاءات في إطار خطة العمل الشاملة المشتركة. وكما هو الحال في التقرير الأول، نلاحظ ميلا واضحا نحو المسائل ذات الصلة بتنفيذ المرفق باء الذي يستهدف الإبقاء على القيود المفروضة على جمهورية إيران الإسلامية. والنتيجة هي تقرير متحيز وملتبس.

على الرغم من أن التقرير مقدم عملا بالقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، فإن الإشارات الواردة فيه تتناول المرفق باء فحسب، الذي هو في الواقع بيان منفصل لمجموعة ٥+١. ولا ننسين أن مجلس الأمن قد أعد مذكرة خاصة في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، موعزا للأمين العام تقديم تقارير. وتشير المذكرة إلى القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) بأكمله وليس إلى أجزاء مستقلة منه، ولا سيما المرفق باء. ونحن نقترح، في حالة وجود أي شكوك أو تساؤلات بشأن نطاق التقرير أو هيكله أو عناصره الفردية، أنه يمكن للأمين العام، بل يجب عليه، أن يخاطب مجلس الأمن للحصول على الإيضاحات المناسبة.

علاوة على ذلك، سبق للأمين العام أن استخدم ذلك الإجراء، على النحو الوارد في التقرير، بشأن مسألة الإزالة المؤقتة للأسلحة التقليدية الخاضعة للقيود. وندعو الأمين العام إلى رصد احترام الفقرة ٢٧ من القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، التي تؤكد بوضوح على الطابع غير المسبوق لأحكام خطة العمل الشاملة المشتركة، بالنظر إلى وجود محاولات لاستخدام الاتفاقات الحصرية التي تتضمنها خطة العمل في سياقات أخرى. وثمة عدد من المنظمات غير الحكومية ما فتئت تحاول تعزيز السبل التي يمكن من خلالها استخدام خطة العمل لتعزيز نظام الضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والنهوض بترع السلاح النووي. ويجب رصد هذه الإجراءات الاعتباطية.

وكما سبق أن فعلنا، نواصل الدعوة إلى تغيير النهج المفاهيمي لإعداد التقرير، الذي يعرض جميع المعلومات بلهجة سلبية. أولا وقبل كل شيء، ينبغي أن تساعد الوثيقة على تهيئة وتعزيز الظروف التي من شأنها أن تؤدي إلى التنفيذ الناجح والدائم لخطة العمل، مما يشكل أهم إنجاز دبلوماسي.

ويشعر الاتحاد الروسي بالارتياح عموما للنتائج التي تحققت خلال السنة التي مرت على بدء تنفيذ خطة العمل. وقد بدأت آليات اللجنة المشتركة عملها، وهي تعمل بصورة مرضية. ونحن نرى أن اللجنة تعالج بفعالية المسائل الناشئة.

ونعتقد أن إيران تمتثل بشكل كامل لالتزاماتها، الأمر الذي يظهره تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية. أمّا المشاكل التقنية العرضية التي ظهرت، فيجري حلّها بفعالية، ويتمثل أحدث مثال واضح على ذلك في موافقة اللجنة المشتركة على

القرار المتعلق بتنظيف خط الإنتاج في مصنع أصفهان ومعالجة اليورانيوم المخصب. وفي الأجل الطويل، سوف يسمح لنا الإجراء المتخذ بأن نعالج مسألة امتثال طهران للكمية المحددة بمقدار ٣٠٠ كيلوغرام من مخزون هذه المادة.

ونحن ندعو إلى معارضة أي محاولات لممارسة الضغط على طهران في مجال برامجها الخاصة بالقذائف والأسلحة التقليدية. وأي تهديدات في هذا المجال تؤثر على رفع الجزاءات انفراديا وعودة إيران إلى الأسواق الاقتصادية والمالية الدولية، هي تهديدات غير مقبولة وتأتي بنتائج عكسية.

ونود أن نتناول عنصرا يرد في التقرير – ألا وهو طلب الأمين العام إلى مجلس الأمن توضيح مسألة النقل المؤقت للأسلحة التقليدية. ونحن على استعداد للمشاركة بنشاط في إعداد الرد الملائم وتقديمه إلى الأمين العام. ونعتقد أن الإزالة المؤقتة للأسلحة التقليدية لا تقع ضمن نطاق المرفق باء.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): تود الصين أن تشكركم سيدي، على عقد هذه الجلسة اليوم. كما أشكر وكيل الأمين العام فيلتمان والسفير كاردي والسفير فال دي أليدا على إحاطاتهم الإعلامية.

إن تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة قد سجّل تقدما جيدا بشكل عام خلال السنة الأولى. وفي الجلسة السادسة للجنة المشتركة لخطة العمل، قدم الجميع تقييما إيجابيا حول تنفيذ خطة العمل، وتبادلوا الآراء بطريقة جادة ومتعمقة بشأن رفع الجزاءات وبشأن المسائل النووية، والتزموا بمواصلة تنفيذ خطة العمل.

وقد أحاطت الصين علما بالتقريرين اللذين قدمهما الأمين العام غوتيريش (S/2016/1136) والسفير كاردي (انظر S/2017/49)، بصفته ميسرا لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، وهي تقدّر الجهود التي بذلت لصياغة التقريرين. ويعرض التقريران صورة دقيقة عن جهود التنفيذ التي بذلتها الأطراف المعنية. ومن الأهمية الحاسمة بمكان إرسال إشارة إيجابية بشأن التزام جميع الأطراف بتنفيذ القرار وخطة العمل. وأحاطت الصين علما بشواغل إيران المشروعة تجاه مضمون التقريرين. وتقدّر الصين الجهود التي تبذلها إيران لتنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة، وتأمل في أخذ الشواغل المشروعة لإيران بعين الاعتبار على النحو الواجب.

وتنوّه الصين أيضا بالتقرير الأخير (انظر S/2016/1113) للجنة المشتركة الذي قدمته إلى مجلس الأمن بشأن عمل الفريق العامل المعني بالمشتريات، وستواصل المشاركة بنشاط في أعمال كل من اللجنة والفريق العامل. ونظرا لأن الخطة لا تنفّذ في فراغ، ستكون هناك صعوبات وتحديات على طول الطريق، وسيلزم بذل جهود مشتركة. أولا، ينبغي لجميع الأطراف أن تعيد التأكيد على الإرادة السياسية والتخلص من التدخل الخارجي، لكي تتمكن من مواصلة مسيرة التنفيذ. ثانيا، ينبغي للأطراف أن تفي بالتزاماتها، بما يتفق تماما مع خطة العمل، التي تنص على المبادئ التوجيهية الأساسية للعمل. ثالثا، ينبغي لها أن تبدي النوايا الحسنة، وأن تعالج بشكل سليم الخلافات التقنية من خلال إجراء مشاورات، على قدم المساواة، سعيا للتوصل إلى حل مستدام في الأجل طويل. ولا يمكن أن يكون تنفيذ الخطة ناجحا ودائما إلاّ بهذه الطريقة.

وما فتئت الصين تدعو دائما إلى تسوية المسألة النووية الإيرانية بالوسائل السياسية والدبلوماسية، وهي تكرس نفسها لتعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار النووي والحفاظ على السلام والاستقرار الدوليين والإقليميين. وبما أن الصين مشاركة ومروجة ومساهمة بنشاط في عملية تسوية الملف النووي الإيراني، فهي تدعم وتصون هذا الإنجاز التاريخي، وسوف تواصل العمل مع جميع الأطراف من أجل تعزيز التنفيذ المطرد والشامل والفعال لخطة العمل.

السيد بيشو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أضم صوتي إلى أصوات الآخرين للإشادة بالسفيرة سامانثا باور على تفانيها الدؤوب الذي تصدت من خلاله للصعوبات العديدة التي يواجهها العالم. ولقد كان من دواعي سروري حقا العمل مع السفيرة باور، حتى ولو لمدة ستة أشهر فحسب بالنسبة إليّ.

وأود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية الثلاثة على تقاريرهم المفصّلة بشأن هذا الموضوع الهام.

لقد احتفلنا قبل يومين بالذكرى السنوية الأولى للجهود الرامية إلى بدء تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة، وبدء الاجتماعات بشأن قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥). ونشعر بالتشجيع حيال البيانات الإيجابية جدا التي قدمتها الدول الأعضاء في خطة العمل خلال الأيام القليلة الماضية واليوم، والتي تؤكد فيها من جديد التزامها القوي باحترام الاتفاق وتنفيذه. وتوافق اليابان تماما على أهمية تنفيذ خطة العمل والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، وستواصل دعمها القوي لكليهما.

ومن أبرز الأمثلة على الدعم الذي نقدمه لتنفيذ خطة العمل هو تعاوننا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي تتحقق من أن يكون استخدام برنامج إيران النووي حصرا للأغراض السلمية وترصده. وقد أعلنت اليابان أنها سوف تقدم المساعدة من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية لأغراض تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالأمان النووي والضمانات النووية. وتضطلع الوكالة بدور قيّم في هذا الصدد، ونحن نوفر دعمنا الكامل لها.

إن المجتمع الدولي دعم بإخلاص تنفيذ العناصر النووية والعناصر ذات الصلة بخطة العمل والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). بالإضافة إلى ذلك، المجلس مسؤول أيضا عن الرصد الوثيق لتنفيذ أحكام المرفق باء من القرار. وتشيد اليابان بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة لتقديم تقرير موضوعي وشامل حول هذا المجال. ونحن نعلم أن هناك بعض الحالات المزعومة التي قد تتعارض مع أحكام المرفق باء، ولا سيما بشأن الأسلحة وحظر السفر. ونشجع الأمانة العامة على مواصلة النظر في هذه القضايا. وينبغي للمجلس أن يستخدم أدوات مثل لجنة الجزاءات المتعلقة باليمن، ولجنة الجزاءات المتعلقة بالصومال، للحصول على المعلومات ذات الصلة. وبصفتي رئيسا للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤)، يسرني أن أتعاون مع ميسّر تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، والأمانة العامة، والهيئات الأخرى.

وتعدّ المخالفات المحتملة المتعلقة بالأسلحة وحظر السفر خطيرة بشكل خاص، لأنها تخلّف آثارا مباشرة وغير مباشرة على الحالة الإقليمية. وتعتقد اليابان أن أحد أهم النواتج العرضية لخطة العمل هي قدرتها على الإسهام في إحلال السلام والأمن في الشرق الأوسط.

ونعتقد أن إيران تستطيع، بل وينبغي لها، أن تضطلع بدور بنّاء في معالجة الحالات الصعبة في سوريا واليمن. والمجلس مسؤول عن رصد الحالة عن كثب واتخاذ التدابير الضرورية الملائمة لمنع الأعمال التي يمكنها أن تقوض الاستقرار في المنطقة.

وكان من الإنجازات الهامة للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) خلال الأشهر الستة الماضية تحقيق القدرات الوظيفية الكاملة لآلية الشراء من أجل معالجة المقترحات المتصلة بالمجال النووي. وتقدّر اليابان الجهود التي يبذلها الميسّر والأمانة العامة لجعل الآلية مفيدة وشفافة بالنسبة إلى جميع الدول الأعضاء، وبالتالي كفالة أمن المعلومات وسريتها كما يلزم. وسنواصل دعم العمل في إطار صيغة القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) في هذا الصدد.

ولقد رحب كثيرون منا اليوم بالتنفيذ المطرد لخطة العمل الشاملة المشتركة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، ونأمل أن نرى وفد إيران يشارك في الاجتماعات المقبلة. وتلتزم اليابان بالعمل

الوثيق مع أعضاء المجلس والأعضاء في خطة العمل الشاملة المشتركة، وإيران، على كلا الصعيدين الفردي والجماعي، بغية تمكين تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) على أفعل ما يمكن.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه خالص عبارات الشكر والثناء إلى زميلتنا السفيرة سامانثا باور. إنني أشكرها على الفرصة وشرف العمل معها خلال السنة الماضية. وأشعر بالتقدير لأننا تمكّنا من العمل معاً بشكل وثيق للغاية. وأشكرها على قناعاتها ووقوفها بقوة إلى جانب العدالة. وينبغي ألاّ يذهب ذلك طي النسيان. وعلى غرار اللغة الإيطالية، نقول بالأوكرانية: ”نراكم قريباً“. ويحدوني أمل كبير في أن أراها قريباً مرة أخرى.

وأود أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية الثلاثة على تقديم تقارير وقائعية وموضوعية عن حالة تنفيذ كل من القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وخطة العمل الشاملة المشتركة، وكذلك على تقديم عرض مفصّل عن العمل المضطلع به في هذا المجال على مدى الأشهر الستة الماضية.

وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أن أوكرانيا قدمت إلى الميسّر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ تقريرها الوطني عن الخطوات المتخذة في السنة الماضية لجعل إطارها القانوني يتماشى مع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وتنضم أوكرانيا إلى الآخرين في الترحيب بيوم التنفيذ في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، الذي نعتقد أنه يمثل مرحلة جديدة في المسألة النووية الإيرانية وفي تعزيز السلام والأمن في المنطقة. ونشيد إشادة عالية بالجهود المتضافرة للأمانة العامة، والمفوضية الأوروبية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفريق الميسّر لكفالة التنفيذ الكامل والمناسب لخطة العمل الشاملة المشتركة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). فلقد وفرت تلك الأدوات منبراً للتقارب من أجل تحقيق المصالح المشتركة للمجتمع الدولي، وساهمت عموماً في تعزيز نظام عدم الانتشار.

إن أوكرانيا، بوصفها مؤيداً قوياً لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تشدد على أهمية الامتثال الكامل والصحيح لتلك المعاهدة الهامة، التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين الحق المشروع في تطوير الطاقة النووية والحاجة إلى القضاء على انتشار الأسلحة النووية. وخطة العمل الشاملة المشتركة تحترم هذا التوازن تماماً. ونحن نرحب بالتقارير المفصّلة التي تصدرها الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن تنفيذ إيران لالتزاماتها المتعلقة بالمجال النووي بمقتضى خطة العمل الشاملة المشتركة، بما في ذلك القيود المفروضة على الماء الثقيل. ونؤيد دور الوكالة في التحقق والرصد تجاه استخدام المواد والتكنولوجيات النووية للأغراض السلمية حصراً. والتطبيق المؤقت من جانب إيران للبروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية وامتثال طهران لتدابير الشفافية المبينة في خطة العمل الشاملة المشتركة يساهمان إسهاماً كبيراً في التنفيذ المستدام لكامل الاتفاق.

وعلى مدى الأشهر الستة الماضية، شهدنا الأداء السلس والفعال لآلية الشراء، من خلال تأييد عدة مقترحات لتوريد السلع والتكنولوجيات ذات الصلة إلى إيران. ونرحب بعدم تنفيذ أي إجراءات تخالف الأحكام المتصلة بالقذائف التسيارية الواردة في المرفق باء للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كما ذكر الأمين العام.

وفي الوقت نفسه، نتشاطر الشواغل المتعلقة بحوادث ضبط الأسلحة التقليدية، التي يُزعم أن مصدرها إيران، والتي كان من المرجح أن تكون وجهتها مناطق النزاع. ونؤيد تأييداً تاماً اعتزام الأمين العام مواصلة بحث هذه القضايا والحصول على معلومات إضافية. وحوادث عدم الامتثال لحظر السفر المنصوص عليه في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) تُسبب أيضا عدم تنفيذه بنجاح.

وبعد التشديد على ضرورة الامتثال التام للالتزامات ذات الصلة، تكرر أوكرانيا أهمية قيام جميع الأطراف المشاركة في

العملية بالتفاعل البنّاء لحل المسائل المعلّقة من أجل تنفيذ اتفاق عدم الانتشار الذي تحقق بشق الأنفس. ويمثّل تنفيذه السليم والجاد إسهاماً رئيسياً في تحقيق الأمن والاستقرار الإقليميين والعالميين. وندعو جميع أصحاب المصلحة المعنيين إلى كفالة ألاّ يُسمح للشواغل المعرب عنها في التقريرين الصادرين عن كل من الأمين العام (S/2016/1136) والميسّر (انظر S/2017/49) بأن تؤدي إلى مزيد من المنازعات؛ وينبغي بالأحرى النظر فيها على النحو الواجب وتلبيتها عن طريق الحوار البنّاء.

وانطلاقاً مما ذكرته للتو، ومع أخذ الحالة المتوترة الراهنة في الشرق الأوسط بالاعتبار، من المهم مواصلة زيادة الوعي العام بشأن التقدم المحرز منذ بدء نفاذ هذا الاتفاق النووي التاريخي. وهذا أمر يتصف بمزيد من الأهمية في هذا المنعطف بينما نحن على وشك الدخول في دورة جديدة من مؤتمرات استعراض معاهدة عدم الانتشار.

وفي الختام، أكرر أهمية الوحدة في موقف المجلس عند التعامل مع هذه المسألة الحساسة وتصميمه على كفالة مواصلة تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام جيفري فيلتمان، والسفير جواو فالي دي أليدا، والسفير سيباستيانو كاردي على إحاطاتهم الإعلامية بشأن تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

بطبيعة الحال، أؤيد كل ما قلتم في معرض الجلسة، سيدي الرئيس، بما يخص السفيرة سامانثا باور. وسواء أحبها المرء أو كرهها، فلن يُضلَّل أحد من وجودها. إن ما تراه هو ما تحصل عليه. ليس هناك ازدواجية في سامانثا باور. وهذه ميزة رائعة غير شائعة الوجود في العالم. وأتمنى لها ولأسرتها الحياة المديدة والنجاح.

إن الاتفاق النووي الإيراني يمثل، كما قال وكيل الأمين العام فيلتمان، إنجازاً هاماً لتعددية الأطراف والدبلوماسية في معالجة إحدى أكثر مسائل السلام والأمن إلحاحاً في عصرنا. وبعد سنة واحدة من يوم التنفيذ، ينبغي لمجلس الأمن أن يشعر بالتشجيع جرّاء التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق التاريخي لخطة العمل الشاملة المشتركة، الأمر الذي يساهم كثيراً في تعزيز نظام عدم الانتشار وتوطيد السلم والأمن الدوليين.

وفي هذا الصدد، نحيط علماً بالاستنتاجات والتوصيات الرئيسية للأمين العام الواردة في تقريره نصف السنوي الثاني (S/2016/1136) بشأن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وعلى الأخص، كما ذكر آخرون – ويجدر تكرار ذلك – لم ترد أي معلومات خلال الأشهر الستة الماضية عن إجراءات تتعارض مع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، وخاصة ما يتصل بتوريد، أو بيع، أو نقل، أو تصدير العناصر المتعلقة بالمواد النووية أو بأنشطة القذائف التسيارية أو بعمليات النقل ذات الصلة بالقذائف التسيارية، وكذلك بانتهاكات تجميد الأصول. وهذا في الواقع تطور إيجابي، وهو يشير بوضوح إلى أن تنفيذ الاتفاق يمضي بثبات على المسار الصحيح.

إن جمهورية إيران الإسلامية والبلدان المشاركة تستحق الثناء على الالتزام القوي الذي تظهره بموجب إطار خطة العمل الشاملة المشتركة. وبطبيعة الحال، نحن ندرك التحديات والصعوبات التي يمكن أن تواجهنا في التنفيذ، وهذا أمر طبيعي فحسب.

غير أن من المهم تماما أن يواصل جميع المشاركين إبداء نفس روح التعاون بغية مواجهة هذا التحدي والحفاظ على الاتفاق من أجل تحقيق الأهداف المنشودة. وفي هذا المقام، أود أن أردد ما قال السفير فالي دي أليدا في إحاطته الإعلامية:

”أثبتت الأعمال التي اضطلعنا بها حتى الآن أنه من الممكن التوصل إلى اتفاقات حتى بشأن أكثر المسائل خلافية وبشأن تنفيذها، شريطة وجود إرادة للقيام بذلك“.

وكما يشير تقرير الأمين العام، هناك بعض المسائل التي يمكن أن تؤدي إلى الغموض وتفسيرات مختلفة لأحكام القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) بشأن خطة العمل الشاملة. وفي ذلك الصدد، فإن توضيحات كالتي قدمتها اللجنة المشتركة المعنية بالنقل المؤقت للأسلحة النووية ضرورية من أجل إزالة أوجه سوء الفهم وتفادي أي عقبات محتملة أمام التنفيذ الكامل للاتفاق. إن التعاون الوثيق وعلاقة العمل بين اللجنة المشتركة ومجلس الأمن فيما يتعلق بآلية الشراء أمر هام. كما سيظل استمرار تعاون الوكالة الدولية للطاقة الذرية مع جمهورية إيران الإسلامية والدول المشاركة في خطة العمل الشاملة أمرا حاسما للتنفيذ الكامل للالتزامات ذات الصلة بالمجال النووي بمقتضى خطة العمل وللتنفيذ الأوسع نطاقا للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

أخيرا، يساورنا القلق إزاء المعلومات التي قدمتها فرنسا عن مصادرة شحنات أسلحة، ربما كانت متجهة إلى اليمن أو الصومال، كما هو مبين في تقرير الأمين العام. لذلك، نأمل في إجراء التحقيقات اللازمة من أجل التحقق من المعلومات وأن يتم إطلاع المجلس على النتائج في الوقت المناسب.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد فيلتمان والسيد كاردي والسيد فالي دي أليدا على إحاطاتهم الإعلامية، والسفير أويارثون مارتشيسي، ممثل إسبانيا، على العمل الذي قاده في العام الماضي. وتبين المعلومات التي قدموها إلينا أن المسألة تنطوي على جوانب إيجابية وتحديات، وكذلك بعض المجالات المثيرة للقلق.

تلتزم أوروغواي التزاما راسخا بعدم الانتشار وبتعزيز نظام نزع السلاح النووي. إننا لا نملك أسلحة نووية ونحن عضو في أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في العالم بموجب معاهدة تلاتيلولكو والمنظمة النظيرة لها في أمريكا اللاتينية، وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ونحن كذلك طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد سررنا وتفاءلنا بالتوقيع في فيينا في عام ٢٠١٥ على خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن البرنامج النووي الإيراني.

وبعد مرور عام بالضبط، وإثر تحقق الوكالة الدولية للطاقة الذرية من امتثال إيران لأحكام الاتفاق الأولية، وصلنا أثناء رئاسة أوروغواي للمجلس إلى تاريخ بدء التنفيذ، والذي يشكل معلما هاما آخر في العملية، التي تمثل إنجازا رئيسيا في مجال منع الانتشار ومساهمة كبيرة في السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي، حيث أنها تزيل أحد المصادر الرئيسية للتوتر في منطقة الشرق الأوسط المضطربة.

وتبين الخطوات التي اتخذتها إيران والأطراف الأخرى في الاتفاق أنه يمكن تحقيق نتائج إيجابية بالإرادة السياسية والدبلوماسية، حتى في الحالات التي يبدو فيها هذا الهدف بعيد المنال سلفا. ونقدر تأكيد الوكالة الدولية للطاقة الذرية على أن إيران حتى الآن ما زالت تفي بأحكام الاتفاق. وفي الوقت نفسه، نشعر بالقلق إزاء الانتقادات الواردة في التقرير فيما يتعلق باحتمال انتهاك إيران للأحكام الواردة في المرفق باء للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وفي ذلك الصدد، وإذ نشعر بالامتنان إزاء تقرير إيران المفصل عن امتثالها لذلك المرفق، فإننا نود أن نعرف في المستقبل مدى امتثالها للجوانب الأخرى من القرار، بما في ذلك المرفق ألف. وتحث أوروغواي جميع أطراف الاتفاق على اتخاذ كل التدابير الضرورية المنصوص عليها في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) والامتثال لأحكامه تفاديا لتهديد اتفاق تاريخي كان نتاج أكثر من عامين من المفاوضات المكثفة. ونشجع الأطراف، في ذلك الصدد، على ضبط النفس وتوخي الحذر وعلى الامتناع عن اتخاذ أي إجراء يتعارض مع الاتفاق. وينبغي أن يشرف مجلس الأمن، بوصفه ضامنا للسلام والأمن الدوليين، على الامتثال الكامل له.

(تكلم بالإنكليزية)

أعرب عن أطيب تمنياتي للسيدة الجالسة عن يميني، التي سأفتقدها. لقد سررنا بالعمل مع السيدة باور وسواء اتفقنا أو اختلفنا معها، فقد كان من دواعي سرورنا دائما وكانت تجربة مُثرية أن نستمع إلى حججها، ولكن غالبا ما تأثرنا بما كانت تبثه دائما من حماسة متقدة وعاطفة مشبوبة في بياناتها. وأتمنى لها كل التوفيق. غالبا، ما نقول بالإسبانية: في رعاية الله، ولكننا كثيرا ما نقول أيضا: إلى اللقاء – نراكم قريبا.

السيد أبو العطا (مصر): يود وفد بلدي، بداية، أن يعبر عن الشكر للأمين العام السابق وللأمانة العامة على إعداد هذا التقرير الهام (S/2016/1136) عن متابعة تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥)، الخاص بإيران. كما أرحب بالصديق والزميل السفير سيباستيانو كاردي كميسر لتنفيذ القرار المشار إليه وأتمنى له منتهى التوفيق.

وفي هذا السياق، تود مصر التشديد على ضرورة استمرار إيران في الامتثال لالتزاماتها، وفقا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، واستمرار مجلس الأمن والمنظمات الدولية المعنية في الاضطلاع بمسؤولياتها في التحقق الدقيق من عدم مخالفة إيران لالتزاماتها في مجال الأنشطة النووية والصاروخية وغيرها من الأنشطة التي تضمنتها قرارات مجلس الأمن وخاصة خطة العمل الشاملة المشتركة.

كما نود إعادة تأكيد خطورة الشبهات الخاصة باستمرار قيام إيران بتهريب الأسلحة بشكل غير مشروع في منطقة الشرق الأوسط وإذكاء بعض النزاعات في بعض دول المنطقة ورعاية الإرهاب وما تتسبب فيه تلك الأنشطة من زعزعة للاستقرار في المنطقة، إلى جانب ما تمثله من مخالفة لمبادئ الأمم المتحدة، وفي مقدمتها مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ومن تعارض مع سياسات حسن الجوار التي نأمل في أن تلتزم به جميع دول المنطقة لتحقيق الاستقرار المنشود الذي يمهد لخلق الظروف المواتية لحوار بناء.

ولعله من الضروري، في هذا الإطار، إعادة التنويه إلى قرارات جامعة الدول العربية فيما يتعلق بسلوك إيران الإقليمي، وفي مقدمتها أهمية تسوية قضية الجزر الإماراتية الثلاث ومواجهة تدخلات إيران في الشؤون الداخلية للدول العربية وسلوكها الذي يحمل نزعة طائفية واضحة، بما يزيد من أسباب التوتر ومظاهر الانقسام والعنف المستشري أصلا في منطقة الشرق الأوسط.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أود أن أقول في البداية، السيد الرئيس، أن وفد بلدي يؤيد تأييدا تاما الكلمات الملائمة جدا التي أعربتم بها، قبل بداية هذه الجلسة، عن الإشادة المستحقة بالسفيرة سامنثا باور فيما تستعد لمغادرة القاعة وترك عملها بصفتها الممثلة الدائمة للولايات المتحدة.

وخدمت السفيرة باور بلدها بتفانٍ، ووفّرت في كل مناسبة الطاقة اللازمة للمضي قدما في عمل المجلس، بما في ذلك المسائل المتصلة بأفريقيا. ونحن نتمنى لها حظا سعيدا.

وأود أن أشكر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، جيفري فيلتمان؛ والسفير دي ألميدا، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة؛ والسفير سيباستيانو كاردي، الممثل الدائم لإيطاليا والميسّر لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، على إحاطاتهم الإعلامية.

إن مجلس الأمن، بتأييده خطة العمل الشاملة المشتركة في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٥، أكد على الاتفاق بشأن المسألة النووية الإيرانية، الذي تحقق نتيجة جهود دبلوماسية بذلتها على مدى ١٢ سنة الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، وألمانيا، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والصين، والاتحاد الأوروبي، وجمهورية إيران الإسلامية.

وتقرير الأمين العام (S/2016/1136) عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، وهو التقرير الثاني من نوعه الذي نناقشه

اليوم والذي صدر وفقا للأحكام الواردة في المرفق باء من هذا القرار، يصف بصورة شاملة الأحكام المتعلقة بالمسائل النووية والقذائف التسيارية، وحظر السفر، وتجميد الأصول، والتدابير المتخذة لتعزيز تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وفي ما يتعلق بالأحكام المتصلة بالشأن النووي، يُظهر التقرير بوضوح أن جمهورية إيران الإسلامية تواصل الوفاء بالتزاماتها، على النحو المبيّن في التقريرين الفصليين الماضيين اللذين نشرتهما الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر عن أنشطة التحقق والرصد في ذلك البلد، فضلا عن رصد تنفيذ إيران لالتزاماتها ذات الصلة بالشأن النووي وفقاً لخطة العمل الشاملة المشتركة.

بالإضافة إلى ذلك، نرحب بالمقترحات الخمسة الجديدة التي تم تقديمها عن طريق آلية الشراء، ووافق مجلس الأمن بالفعل على ثلاثة مقترحات منها. وهذا يؤكد بوضوح على فعالية التعاون بين مجلسنا واللجنة المشتركة المنشأة بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. وهكذا، فإن التفاعل القائم بين أعضاء مجلس الأمن واللجنة المشتركة يشكل تفاعلا جيدا، ويكفل بالتالي الوضوح والشمول والشفافية. وبالمثل، لم يتم الإبلاغ في التقرير عن أي نشاط أو نقل من جانب إيران بشأن القذائف التسيارية، مما يعزز امتثال ذلك البلد لأحكام القرار.

ومع ذلك، ذُكر مرة أخرى عن نقل أسلحة من جمهورية إيران الإسلامية، في انتهاك لأحكام المرفق باء من القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ونحن ننتظر المزيد من المعلومات من الأمانة العامة بشأن مصدر هذه الأسلحة. علاوة على ذلك، فإن الوفد السنغالي يشعر بالقلق إزاء الدلائل التي تشير إلى أن إيران تزود حزب الله بالأسلحة.

وفي ما يتعلق بتجميد الأصول وحظر السفر، نحث الأطراف على احترام هذين الحكمين بينما يواصل المجلس العمل على رفع أسماء ٣٦ من الكيانات والأشخاص المتبقين من القائمة.

وبخصوص جهود الأمانة العامة والميسّر لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، بما في ذلك المعلومات العملية المقدمة بشأن آلية الشراء، يمكننا القول إنها تستحق منا كل الدعم والتعاون. والواقع أنه بفضل موقع إعلامي على شبكة الانترنت وأنشطة تتعلق بالتوعية، باتت للدول الأعضاء إمكانية الحصول على المعلومات اللازمة للوفاء بالتزاماتها بالشكل المناسب، وبخاصة متابعة الإجراءات التي تُعتبر أنها لا تمتثل للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، وآلية الشراء، والسرية، والإخطارات، والإعفاءات، ناهيك عن مسألتي الشفافية والتعميم.

وأود أن أختتم بالقول إن الوفد السنغالي يرى أن الاستعراض السنوي لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) إيجابي عموما، وهو يشجع الميسّر وجميع أصحاب المصلحة في خطة العمل الشاملة المشتركة والدول الأعضاء في الأمم المتحدة على المثابرة في هذا الاتجاه.

السيد سديكوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أنضم إلى زملائي في الإشادة بالسفيرة سامانثا باور على تفانيها والتزامها ومساهمتها تجاه تحقيق السلام والأمن. ونحن نتمنى لها كل النجاح في مساعيها المستقبلية.

وأود أن أشكر وكيل الأمين العام فيلتمان، والمراقب عن الاتحاد الأوروبي دي أليدا، والممثل الدائم لإيطاليا سيباستيانو كاردي على إحاطاتهم الإعلامية.

كما نعرب عن امتناننا لأمانة مجلس الأمن على دعمها للمجلس في تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

إن بلدي أيّد دائما عملية المفاوضات الدولية بشأن البرنامج النووي الإيراني، وساهم إسهاما عمليا فيها. فقد انعقدت جولتان من المحادثات بشأن هذه المسألة في كازاخستان خلال

عام ٢٠١٣، ساهمتا في إيجاد جو من الثقة والاطمئنان أدى إلى تيسير المزيد من جولات المفاوضات المثمرة بين الدول الخمس +١ وإيران، ومهّد السبيل أمام إبرام الاتفاق. وكجزء من هذا الاتفاق، عمدت كازاخستان في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ إلى تزويد إيران باليورانيوم الطبيعي بشروط تجارية تعويضا عن إزالة اليورانيوم المنخفض التخصيب من ذلك البلد، على النحو المحدد في خطة العمل الشاملة المشتركة. ونحن مستعدون وراغبون تجاه مواصلة تزويدنا لها، إذا لزم الأمر، وفقا لمقتضيات القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) والوثائق الأخرى ذات الصلة بالبرنامج النووي الإيراني.

وفي السنوات الثلاث الماضية، ساهمت كازاخستان بدفع مبلغ ٦٥٠ ٠٠٠ دولار إلى صندوق الأمن النووي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، خُصص جزء منه لأنشطة الرصد والتحقق في جمهورية إيران الإسلامية بشأن خطة العمل المشتركة.

وكما ذُكر في التقرير الثاني للأمين العام (S/2016/1136)، لم يبلّغ خلال السنة الماضية عن انتهاكات إيرانية لأحكام المرفق باء من القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وفي هذا الصدد، نثني على الالتزام القوي من جانب إيران بالامتثال للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وخطة العمل الشاملة المشتركة، وهو أمر هام جدا لمواصلة تنفيذ الاتفاق.

في الوقت نفسه، نلاحظ أنه خلال الفترة السابقة المشمولة بالتقرير، لم تقدَّم سوى مقترحات إضافية خمسة تتعلق بالشأن النووي عن طريق آلية الشراء، ووافق مجلس الأمن على ثلاثة مقترحات منها. ونحن نرى أن هذه الإحصاءات توحي بالحاجة إلى الحفاظ على الشفافية الجارية، وأولوية التوجيه العملي والتوعية. وهذا أمر هام في ضوء ضرورة الفهم الصحيح للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وتنفيذه.

وكان لتنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة أثر كبير على تطبيع الحالة في المنطقة ككل. وسوف يكون لخطة العمل الشاملة المشتركة تأثير إيجابي على تعزيز النشاط الاقتصادي في المنطقة. وفي هذا السياق، سيؤدي توسيع العلاقات الاقتصادية بين إيران والبلدان الإقليمية، بما في ذلك دول آسيا الوسطى، إلى تعزيز الأنشطة التجارية والتنمية الاقتصادية في المنطقة. ودلالة على ذلك، أود أن أشير إلى الزيارتين المتبادلتين لرئيسي كازاخستان وإيران في العام الماضي. ففي نيسان/أبريل ٢٠١٦، قام رئيس كازاخستان نزاربابييف بزيارة طهران، مما أسفر عن إبرام ٥١ اتفاقا وعقدا تجاريا بقيمة تفوق بليون دولار. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، رد الرئيس الإيراني روحاني بزيارة أستانا، حيث تم خلالها التوصل إلى اتفاقات أخرى بغية تعزيز التجارة ذات المنفعة المتبادلة والتعاون الاقتصادي والاستثمار. وكازاخستان، بوصفها بلدا غير ساحلي، سنحت لها الفرصة لدخول الأسواق العالمية وتصدير منتجاتها مع إطلاق العمل بالسكك الحديدية بين كازاخستانت وتركمانستان وإيران. وهكذا، فإن خطة العمل الشاملة المشتركة حققت تغييرات إيجابية، وبالتالي، أحيت العلاقات الاقتصادية بين بلدان المنطقة.

في الختام، أود أن أشدد على أن كازاخستان ستواصل دعم القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وتنفيذه بصرامة، وأعرب عن استعداد حكومة بلدي للتعاون مع إيران في إطار تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشارك زملائي في الإعراب عن تمنياتنا للسيدة سامنثا باور وأسرتها بالسعادة والسلام والمحبة.

(تكلم بالإسبانية)

وأود أن أعرب عن امتنان وفد بلدي إزاء التقرير الذي قدمه السيد جيفري فيلتمان والبيان الذي أدلى به رئيس وفد الاتحاد الأوروبي، السيد جواو فالي دي أليدا، وكذلك التقرير

الذي قدمه الممثل الدائم لإيطاليا، السيد سيباستيانو كاردي، بصفته ميسر تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

اعتُمدت خطة العمل الشاملة المشتركة، التي تفاوضت عليها ألمانيا والصين والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي وفرنسا والمملكة المتحدة والممثل السامي للاتحاد الأوروبي وجمهورية إيران الإسلامية، في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٥. وفي ٢٠ تموز/يوليه، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) الذي أيد فيه خطة العمل. وأكد مجلس الأمن أن تنفيذ خطة العمل سيُسهم في بناء الثقة في الطابع السلمي حصرا لبرنامج إيران النووي، وسلط الضوء على أن الخطة تشجع وتيسر إقامة أواصر تعاون طبيعية مع جمهورية إيران الإسلامية في المجالين الاقتصادي والتجاري.

ومثلت تلك اللحظة في التاريخ الحديث خطوة نوعية إلى الأمام مقارنة بالنزاعات الأخرى التي تواجه البشرية. وعلى هذا النحو، فإنها كانت بلا شك انتصارا لتعددية الأطراف على العمل الانفرادي. وكانت انتصارا لاحترام المساواة بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على نزعة التدخل. وكانت انتصارا للتفاوض على الإكراه. وكانت انتصارا للدبلوماسية على استخدام القوة ودليلا واضحا على أن الدبلوماسية لا يمكن ولا ينبغي أن تتبنى مواقف متحجرة. وبدلا من ذلك، ينبغي أن تساعدنا الدبلوماسية على بناء الجسور وتشجيع التقارب وتحديد المصالح المتبادلة التي تسمح لنا بحل خلافاتنا بالوسائل السلمية.

وكما تم الإعراب عنه هنا اليوم، فإن توصلنا إلى هذا الاتفاق ليس هو الشيء الوحيد الذي يغمرنا بشعور من الارتياح والأمل، ولكن تنفيذ الاتفاق أيضا. فقد أوفت إيران – وينبغي لنا جميعا أن نعترف بذلك – بالتزاماتها. وبالإضافة إلى ذلك، رفعت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الجزاءات المتعلقة بهذه المسألة.

وطلبت الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مجلس الأمن اتخاذ إجراءات التحقق والرصد الضرورية بشأن وفاء إيران بالتزاماتها في المجال النووي. وبخصوص التقرير الثاني للأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (انظر S/2016/589) ، أود أن أشدد على أنني أتكلم ليس بصفتي الممثل الدائم لبوليفيا فحسب، ولكن أيضا بحكم عضوية بلدي في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهي منطقة خالية من الأسلحة النووية. ونأمل أن نرى قريبا اليوم الذي يتم فيه إعلان الشرق الأوسط بالكامل أيضا منطقة خالية من الأسلحة النووية. ونحن لم نتخل عن حلم أن يصبح كوكبنا بأسره يوما ما خاليا من هذه الأسلحة التي تمثل تهديدا خطيرا، ليس للسلام والأمن الدوليين فحسب، ولكن أيضا لبقاء جنسنا البشري وأمنا الأرض.

ويبين التقرير المقدم اليوم عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) حدوث تقدم في استعراض كل حالة. وينبغي ضمان أن يكون كل استعراض مستقلا ومحايدا وشاملا وقاطعا، وأن يستند إلى مصادر موثوقة، وأن يجري التحقق من نتائجه على النحو الواجب. ونرى أنه عندما يلزم تقديم معلومات إضافية، ينبغي للأمانة العامة أن تستخدم كل مصادر المعلومات اللازمة بحيث يمكنها أن تدرج في تقريرها الحالات التي جرى توجيه انتباهها إليها. ونشدد على أن ما سبق ذكره يستهدف فحسب الإسهام في استمرارية العمل الذي يضطلع به الأمين العام بخصوص تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

في الختام، نعتقد أنه من المهم بشكل حيوي أن يتناول التقرير المقبل الذي سيُقدم إلى هذه الهيئة الأحكام الواردة في المرفقين ألف وباء للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالفرنسية): سأتكلم بصفتي الوطنية.

تنظر إيطاليا إلى خطة العمل الشاملة المشتركة، منذ التوصل إليها، باعتبارها إثباتا لقدرة الدبلوماسية على أن تؤدي بفعالية إلى إيجاد حل للمسائل المتعلقة بعدم الانتشار النووي. وعلى وجه الخصوص، فإن خطة العمل تستند إلى هيكل قوي وشامل، وتدعمها آلية صلبة للتحقق، وهو أمر حاسم لدعم الثقة المتبادلة ومصداقية الخطة. ولهذا السبب، ستواصل إيطاليا دعمها القوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في القيام بواجبات التحقق والرصد. وفي هذا الصدد، تثني إيطاليا على الوكالة للعمل الذي اضطلعت به حتى الآن والحوار المثمر الذي تجريه مع جميع أصحاب المصلحة. وتثني إيطاليا أيضا على الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، فيديريكا موغيريني، على قيادتها بصفتها منسقة اللجنة المشتركة المنشأة بموجب خطة العمل.

بعد يومين من الذكرى السنوية الأولى ليوم التنفيذ، من الواضح أن الآلية تسهم بفعالية في تحقيق الأمن العالمي. وقد قطع تنفيذ خطة العمل والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) شوطا طويلا حتى الآن. ونحن على ثقة بأن جميع الأطراف ستواصل احترام التزاماتها وروح الاتفاق بحسن نية. وما من سبيل للإسهام في تحقيق السلام والأمن الإقليميين والدوليين سوى تنفيذ خطة العمل والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) بحسن نية.

ونشجع جميع أصحاب المصلحة على مواصلة الإسراع في إيجاد حلول لأي مسائل محتملة من خلال الحوار، وذلك باستخدام جميع الآليات ذات الصلة التي أنشأتها خطة العمل الشاملة المشتركة. وبطبيعة الحال، فإن مجلس الأمن يقوم بدور رئيسي في هذه العملية، وستضطلع إيطاليا بدورها لتيسير التنفيذ السلس للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، مقتدية في ذلك بالعمل الممتاز الذي أنجزه سلفي، السفير رومان أويارثون مارتشيسي.

في الختام، نعتقد أنه في السنوات المقبلة ينبغي أن يواصل المجتمع الدولي ضمان أن تعود خطة العمل بالنفع على الجميع، وأن تحافظ على دورها المحوري في الجهد العالمي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل السويد.

ترحب السويد ترحيبا حارا بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة في تموز/يوليه ٢٠١٥. إنه انتصار للدبلوماسية وخير مثال على تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاعات. وتنفيذها الناجح يعود بالنفع على الاستقرار في المنطقة والسلام والأمن الدوليين. وندعو جميع الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها بالكامل والاستفادة من الزخم الذي ولده الاتفاق.

وترحب السويد بتقرير الأمين العام (S/2016/1136) الذي يشير إلى أن التنفيذ يمضي، عموما، على المسار الصحيح. ونثني على حكومة جمهورية إيران الإسلامية لامتثالها لالتزاماتها ذات الصلة بالأسلحة النووية، كما يتضح من تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونرحب بحقيقة أنه لم ترد أي معلومات تشير إلى قيامها بأنشطة تتنافى مع القيود المتعلقة بأنشطة القذائف التسيارية والتكنولوجيا ذات الصلة. ومن الأمور الواعدة أيضا أن عملية آلية الشراء تعمل، وفقا للاتفاق.

وعلى الرغم من الصورة الإيجابية عموما في ما يتعلق بالتنفيذ، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء عدد من المجالات.

أولا، يساورنا القلق إزاء التقارير المتعلقة بحدوث عمليات نقل لأسلحة، يُزعم أن مصدرها إيران. إن جميع عمليات توريد أو بيع أو نقل الأسلحة أو المواد ذات الصلة من إيران يجب أن تحصل على إذن من مجلس الأمن على أساس كل حالة على حدة.

ثانيا، ترددت أنباء عن حدوث انتهاكات لحظر السفر. إن مجلس الأمن وحده هو الذي يمكن أن يحدد متى يكون هذا السفر مبررا، ويجب على جميع البلدان أن تفي بالتزاماتها بمنع الأفراد المدرجة أسماؤهم على القائمة المنشأة عملا بالقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) من دخول وعبور أراضيها.

والسويد تدعو حكومة إيران إلى الرد رسميا على التقارير عن الأنشطة المضطلع بها على نحو مخالف لأحكام المرفق باء للقرار المحددة في تقرير الأمين العام. ونشدد على أهمية تلقي الأمين العام لجميع المعلومات اللازمة، بما في ذلك الفرصة لبحث عمليات محددة لحجز الأسلحة يشتبه في أن مصدرها إيران. ويكتسي أهمية حاسمة في ذلك الصدد إجراء حوار وثيق بين الأمين العام وإيران والميسر. وسيكون تصديق إيران بصورة عاجلة على البروتوكول الإضافي تدبير حاسم لبناء الثقة.

والاتفاق التاريخي أحد الإنجازات الدبلوماسية الرئيسية التي تحققت خلال العقد الماضي. والتنفيذ الناجح يتطلب الالتزام الطويل الأجل من جميع الأطراف، استنادا إلى الثقة والاحترام المتبادلين. وآمل أن نتمكن جميعا من العمل لتحقيق تلك الغاية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد براون (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): تود ألمانيا أن تشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم، والأمين العام على تقريره الثاني عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2016/1136)، الذي عرضه وكيل الأمين العام فيلتمان في هذه الجلسة. واسمحوا لي أن أثير بإيجاز ثلاث نقاط.

أولا، إن خطة العمل الشاملة المشتركة، التي أيدها القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، نجاح بارز للدبلوماسية في منطقة متقلبة للغاية. ويتعلق الأمر باتفاق مدروس يستفيد من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ويعززها. وبعد عام على بدء تنفيذ خطة العمل، لا شك أن الصفقة مجدية. فقد استمر جميع المشاركين في الوفاء بالتزاماتهم. ويسهم ذلك في الأمن والاستقرار في المنطقة. وينبغي لجميع المشاركين في الاتفاق الآن التقيد بخطة العمل طيلة كامل مدتها بغية كفالة استمرار النجاح.

ثانيا، لقد قامت الوكالة الدولية للطاقة الذرية حتى الآن بالتحقق في أربعة تقارير من أن إيران تتقيد بالتزامها المتصلة بالمواد النووية – وأشدد على عبارة المتصلة بالمواد النووية. وإذي نمضي قدما، فإن التحقق والرصد من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية سيظلان ضروريين لإعادة إرساء الثقة ولطمأنة العالم بأن برنامج إيران النووي يخدم الأغراض السلمية حصرا. وقد جلب تخفيف الجزاءات تقدما اقتصاديا كبيرا لإيران خلال الأشهرال ١٢ الماضية. ويتمثل مجرد مؤشرين على ذلك في ازدياد الناتج المحلي الإجمالي قد ازداد بنسبة ٤,٥ في المائة وإبرام عقود تجارية كبيرة، من بينها من جانب شركتي بوينغ وإيرباص. وهذه إشارة قوية ومشجعة.

ونحن على ثقة بأن الشعب الإيراني بدأ الآن في جني ثمار عودة إيران إلى التجارة الدولية والنمو. وفي الوقت نفسه، نعلم جميعا أن التوطيد والنمو الاقتصادي يستغرق بعض الوقت. ويشكل التنفيذ الكامل والشامل لخطة العمل الأساس للقيام بذلك. فهو شرط مسبق لنمو الثقة أيضا في الأوساط التجارية. ولا تزال ألمانيا ملتزمة بهدف إعادة إقامة الروابط الاقتصادية الكاملة مع إيران لما في خير جميع الأطراف المعنية.

ثالثا، ترحب ألمانيا بأن قناة المشتريات قد أصبحت قيد التشغيل الكامل. ونحن نشكر إسبانيا على دورها الهام في هذا الصدد. ونتطلع إلى مواصلة التعاون الممتاز مع مجلس الأمن عن طريق الميسر جديد، إيطاليا.

إن اتفاق فيينا والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) انتصار لمبادئ الأمم المتحدة. وتبين المفاوضات على خطة العمل قوة الدبلوماسية المتعددة الأطراف الدؤوبة لمواجهة التحديات الدولية الرئيسية. وألمانيا فخورة بأن تكون طرفا في خطة العمل وما زالت ملتزمة التزاما صارما بتنفيذها المتواصل والكامل.

وبعد إذنكم، سيدي الرئيس، أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأتمنى لزميلتنا، السفيرة سامانثا باور، وأيضا باسم الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن، كل التوفيق في مساعيها في المستقبل، وحظا سعيدا لنا جميعا في المستقبل بدون أن تكون معنا على هذه الطاولة. وإننا سنشتاق إلى سامانثا.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٥.